



ممنوع من البيع في الكويت
Made By Nature



تقرير الحوكمة

١. مجلس الإدارة
٢. تقرير حوكمة الشركة
٣. تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية
٤. تقرير مدقق الحسابات المستقل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية
٥. تقرير مدقق الحسابات المستقل حول ملائمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

جبنه
فاخرة

فيلانا
Premium
Cheese

كلمة رئيس مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

واجهت بلدنا في عام ٢٠٢١ عاماً مليئاً بالتحديات المستمرة التي فرضتها جائحة كورونا. ومع استمرار انتشار الوباء في جميع أنحاء العالم والتحديات التي واجهها قطاع الأعمال وإغلاق نسبة كبيرة من الأعمال بسبب قيود الجائحة المستمرة، تصرفنا قيادتنا وفرق الخطوط الأمامية في بلدنا بسرعة وفعالية لإعطاء الأولوية لصحة وسلامة موظفينا وعملائنا.

اختبرت التحديات التي أسفر عنها الوباء قدرة فرقنا التي تعاملت معه بشكل مباشر على الصمود والمرونة في أداء الأعمال، مع التركيز على التكاليف، وإجراء تغييرات تنظيمية انتقالية، وإدخال الابتكار والمرونة في نموذج التشغيل.

خلال عام ٢٠٢١، ركزنا جهودنا على مواجهة التحديات الإستثنائية التي أسفر عنها الوباء. بصفتنا مجلساً لإدارة الشركة، فقد سارعنا وبشكل جماعي على توظيف مهارتنا وخبراتنا الكبيرة والمتنوعة لتحديد

الحلول لمواجهة التهديدات المستمرة التي فرضها الوباء. بالتوازي مع ذلك، واصلنا صياغة خططنا لحالة ما بعد كوفيد-١٩ والعودة لممارسة الحياة بشكل طبيعي.

حافظت الإدارة التنفيذية في بلدنا على إشرافها والتحدي البناء من أجل تنفيذها لاستراتيجية بلدنا ورغبة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر. وقد ساعد هذا النهج المتوازن على ضمان الحفاظ على مستويات عالية من ممارسات الحوكمة؛ استمرت إدارة الشركة في التوافق مع أهدافنا واستراتيجيتنا وقيمنا. أعطت القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة الأولوية لمصالح أصحاب المصلحة في بلدنا واستمرت في تحقيق المصلحة الفضلى للشركة ككل.

إنني على ثقة تامة من أن ثقافتنا الفريدة المبنية على الإنفتاح والتعاون، وشغفنا بالجودة، وتوجهاتنا - والتي جعلت هذا العمل ناجحاً في الماضي، ستستمر في دعم وتعزيز أداء بلدنا في عام ٢٠٢٢.

معتر الخياط

رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة



السيد / المهندس محمد بدر السادة
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد السادة عمل في مختلف القطاعات بما في ذلك النفط والغاز والاستثمار والاتصالات، والتي انتقل منها مؤخراً إلى صناعة المواد الغذائية، حيث يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد الغذائية. وهي شركة مملوكة لجهاز قطر للاستثمار والتي تستثمر حصرياً في قطاع التغذية.

يشغل محمد السادة منصب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد الغذائية منذ يونيو عام ٢٠١٧، وقد شغل سابقاً منصب رئيس العمليات ورئيس تطوير الأعمال في فودافون. كما شغل قبل ذلك منصب رئيسي في جهاز قطر للاستثمار. بينما بدأ مسيرته المهنية كمهندس في إحدى كبرى شركات النفط في دولة قطر. قضى خلالها عامين في اليابان في معرض تطوير مشروع دولفين للطاقة.

السيد محمد السادة عضو في عدد من مجالس إدارات الشركات. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة ودام الغذائية ش.م.ع وعضو مجلس إدارة كل من الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن (الواحة)، وبنك قطر للتنمية، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

يحمل السيد محمد السادة شهادة الهندسة من جامعة أريزونا - الولايات المتحدة الأمريكية.



السيد / معتز الخياط
رئيس مجلس الإدارة

السيد معتز الخياط من عائلة لها نجاحات كبيرة في مجال المقاولات العامة منذ عام ١٩٨٣، وقد طور شركته أورباكون القابضة ليصبح لاعباً إقليمياً في عالم المقاولات حيث قام بالعديد من المشاريع الكبيرة والمعقدة بدءاً من الطرق السريعة والجسور إلى أعمال البنية التحتية والمصانع والمجمعات التجارية والفنادق والمرافق السكنية والفندقية الفاخرة.

قام بتنويع اهتماماته في العديد من الأعمال عبر مختلف القطاعات، وهو أيضاً مؤسس ورئيس شركة اسيتس للتطوير العقاري وإدارة الممتلكات. كما أنه قام بالاستثمار في مجال الضيافة والترفيه وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة أورا للضيافة والترفيه. يمتلك السيد معتز ويدير العديد من المشاريع المحلية والعلامات التجارية جنباً إلى جنب مع العلامات التجارية العالمية.

بصفته رئيس مجلس إدارة مجموعة باور إنترناشيونال القابضة، يقود السيد معتز الخياط أكثر من ٤٠ شركة تغطي المقاولات العامة، والصناعات الغذائية، والتطوير العقاري، والرعاية الصحية، الضيافة، والترفيه، والمطاعم والخدمات العامة.

بالإضافة إلى اهتماماته التجارية، يشارك السيد الخياط في الأعمال الخيرية، من خلال مؤسسة الخياط التي أسسها في عام ٢٠١٥.

مجلس الإدارة (تتمة)



السيد / حمد بن عبد الله بن خالد العطية
عضو مجلس الإدارة

السيد حمد هو محلل استثمار أول يتمتع بخبرة شاملة تصل إلى ١٣ عاماً في الاستثمار واستثمارات صناديق التقاعد، والشركات والمصارف، والأسهم المدرجة، والمحافظ المحلية والعالمية.

بدأ عمله في مصرف قطر المركزي في عام ٢٠٠٧ كمراقب بنكي في إدارة الإشراف والرقابة، ثم انضم لاحقاً إلى إدارة الاستثمار بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، حيث تخصص في تحليل الاستثمارات وغطى جميع المحافظ المحلية والعالمية للأسهم المدرجة.

يحمل السيد حمد شهادة في إدارة الأعمال من جامعة ويلز - المملكة المتحدة وهو أيضاً حائز على ماجستير تنفيذي في الأعمال الاجتماعية والابتكارية من HEC Paris.



السيد / رامز الخياط
عضو مجلس الإدارة /العضو المنتدب

يُعدّ السيد رامز الخياط قائد كفؤ ورائد أعمال معروف بخبرته المتميزة في إدارة العمليات والمخاطر وأعمال التطوير. بدأ حياته المهنية كعضو في مجلس إدارة شركة الخياط للمقاولات والتجارة، حيث عمل على توسيع الشركة وتطويرها.

في عام ٢٠١١، أسس وشقيقه السيد معزز الخياط شركة أورباكون القابضة (UCC) في قطر، كمالكين من الجيل الثاني. هذه الشركة الخاصة يديرها السيد رامز، ويترأسها بصفته المدير العام، وقد شيدت العديد من المشاريع المشهورة عالمياً.

في عام ٢٠١٥، حصل السيد رامز على تقدير لجنة سفراط في أكسفورد بالمملكة المتحدة باعتباره "المدير العام للسنة"، مع تقدير شركة أورباكون للتجارة والمقاولات كواحدة من "أفضل الشركات" في مجال البناء في قطر.

من خلال شركة باور إنترناشيونال القابضة، يمتلك السيد رامز ويدير العديد من الشركات العاملة في مجال المقاولات العامة؛ الزراعة والصناعات الغذائية؛ التطوير العقاري؛ لايف ستايل (الضيافة والترفيه والمطاعم).

نمت الشركات أفقياً من خلال إنشاء العديد من الشركات التابعة، التي تعمل في جميع أنحاء العالم في مناطق ودول مثل قطر وأوروبا والمملكة المتحدة وتركيا وسلطنة عُمان وجزر المالديف، مع خطط مستقبلية للتوسع.



معالي الشيخ/ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

يرأس معالي الشيخ/الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني منصب وزير البيئة والتغير المناخي في دولة قطر، كما يشغل منصب رئيس برنامج قطر الأمن الغذائي، ولديه ١٩ عاماً من الخبرة المهنية في المجال الزراعي والبيئي وفي إدارة الموارد المائية. كما أنه من ذوي الخبرة في إدارة المشاريع الإستثمارية لدى وزارة البلدية والبيئة. شغل معالي الشيخ/الدكتور منصب وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية في وزارة البلدية والبيئة منذ ٢٠٠٥، ويترأس منذ العام ٢٠١١ اللجنة الدائمة للثروات المائية الحية واللجنة الدائمة لشؤون المزارع والآبار منذ العام ٢٠٠٦. كما يرأس مجلس إدارة الشركة الوطنية للأغذية وهي شركة تابعة لشركة حصاد الغذائية.

خلال مسيرته المهنية الحافلة ترأس معالي الشيخ/الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني عديد من البعثات والوفود الرسمية لتمثيل دولة قطر في محافل إقليمية ودولية تعنى بالقطاع الزراعي منها منظمة IFAD، ICARDA، ACSAD، AOAD، FAO ASIAN على ذلك، قدم أوراقاً بحثية أكاديمية في المؤتمرات الدولية وورش العمل والاتفاقيات المتعلقة بتحلية المياه من خلال استخدام الطاقة الشمسية وكذلك زيادة الإنتاجية الزراعية.

يحمل معالي الشيخ/الدكتور فالح شهادتي دكتوراه، إحداها في إدارة الموارد المائية والأخرى في تحلية المياه بالطاقة الشمسية وكلاهما من جامعة هيرتفوردشاير في المملكة المتحدة.



السيد / ايدن تينان
عضو مجلس الإدارة

السيد تينان متخصص في الأعمال التجارية، ولديه سجل حافل من النجاح في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط. لديه أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في الإدارة العامة في العديد من القطاعات بما في ذلك منتجات الألبان والأغذية والترفيه وتجارة التجزئة والتأمين وتطوير العقارات في التجارة الإلكترونية والاستحواد.

قبل انضمامه إلى بلدنا، تم تعيين السيد تينان في شركة دانون، الشركة العالمية الرائدة في مجال الأغذية كمدير تشغيلي للشركة ورئيس تنفيذي بالنيابة (٢٠١٣ إلى ٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين السيد تينان في مجلس إدارة شركة الصافي دانون-العراق من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧.

كما شغل عدة مناصب سابقة في منطقة الشرق الأوسط منها مستشار المجموعة لمجموعة العثمان، رئيس قسم التجارة الإلكترونية والتجزئة لشركة أرابيان شيلد للتأمين، رئيس المبيعات والتسويق التجاري لسدافكو، رئيس مبيعات شركة المراعي لمدة سبع سنوات، وفي إيرلندا عمل كمدير تنفيذي لـ Irish greyhound board ومدير تطوير الأعمال لمجموعة Fleming.

السيد تينان حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة يورك في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى كونه خريج معهد تشارترد للتسويق (المملكة المتحدة)، وخريج معهد التسويق في أيرلندا. ويشغل السيد تينان منصب المدير التنفيذي لشركتين إيرلنديتين وهما Buildvalue Limited and Exhibitside Limited.



السيد / مازن السبيتي
عضو مجلس الإدارة

السيد السبيتي، يتمتع بخبرة شاملة تمتد على مدار ٢٣ عاماً كمدير تنفيذي، حيث بدأ تنفيذ سياسات النمو كمدير تنفيذي أول. لديه مهارات ممتازة في التخطيط والتنفيذ والرصد وموازنة الموارد؛ مع القدرة على دعم مشاريع متعددة في مصفوفة من الهيكل التنظيمي.

السيد السبيتي هو الشخص المسؤول عن الاتصال بحملة الأسهم في الأعمال التجارية وفي تقديم تقارير دقيقة ومعلومات عن المشاريع والمبادرات الجارية؛ وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى إنشاء صورة عامة إيجابية للمجموعة ودعمها؛ العمل وتكوين علاقات مع أعضاء بارزين في وسائل الإعلام والحكومة والجمهور - لدعم صورة إيجابية للشركة، وخلف فرص عمل جديدة.

تقرير الحوكمة

مقدمة

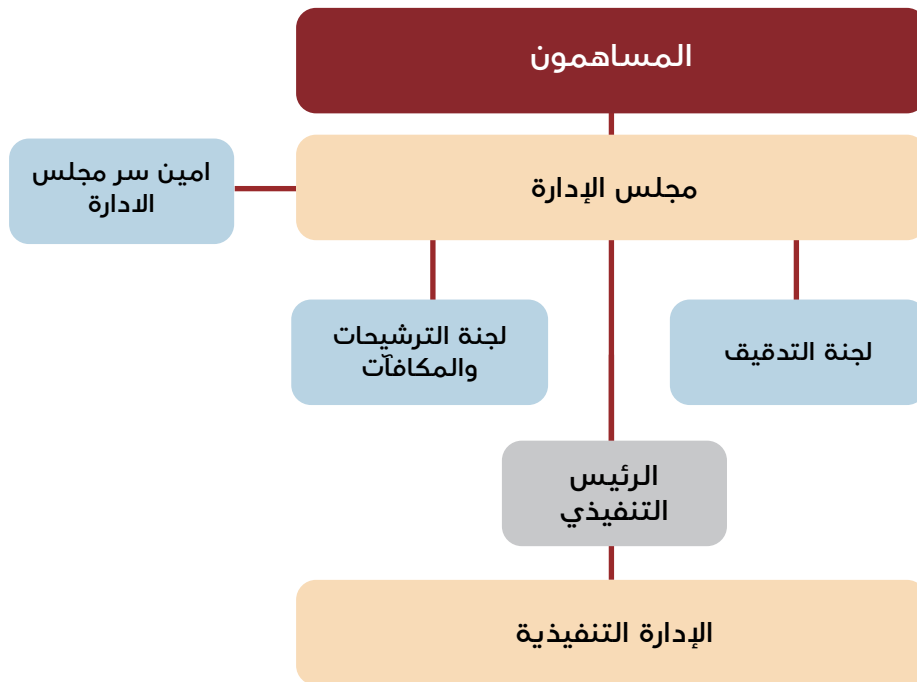
يغطي تقرير الحوكمة لشركة بلدنا ش.م.ع.ف (والمشار إليه لاحقاً بـ "التقرير") الفترة من ١ يناير ٢٠٢١م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (والمشار إليها لاحقاً بـ "الفترة") وقد تم اعداده بموجب المادة (٤) من قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦م. ويشكل التقرير جزءاً من التقرير السنوي لشركة بلدنا ش.م.ع.ف لنفس الفترة المذكورة أعلاه.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنظمة وإجراءات الحوكمة المؤسسية المطبقة لدى شركة بلدنا لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وقد حفظ لدى هيئة قطر للأسواق المالية، كما نُشر على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني لشركة بلدنا.

ممارسات الحوكمة في بلدنا ش.م.ع.ف

تلتزم شركة بلدنا ش.م.ع.ف في تطبيق أعلى مستويات الحوكمة، وتستمد قيمها من النظام الذي يدمج الأخلاق والنزاهة والمتوافق مع ممارسات الشركات الرائدة، حيث تم اعتماد الشفافية والنزاهة والإفصاح والمسائلة كركائز أساسية في فلسفة عمل الشركة ولجميع مستويات إدارتها ومجلس الإدارة.

هيكل الحوكمة لشركة بلدنا ش.م.ع.ف



تطبيق مبادئ الحوكمة

فيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق الشركة لمبادئ الحوكمة:

- عقد مجلس الإدارة خلال الفترة اجتماعاته بشكل دوري ومنتظم حيث بلغ عددها ٦ اجتماعات، كما عقدت اللجان المنبثقة عن المجلس اجتماعاتها بشكل دوري، حيث عقدت لجنة التدقيق ٦ اجتماعات، كما عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ٤ اجتماعات، بالإضافة إلى ٢ اجتماعات للجنة الرقابة الشرعية. حيث مارس مجلس الإدارة واللجان التابعة له المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لهم.
- قامت لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بإجراء مراجعات لأنظمة الرقابة المالية والسياسات المالية والمحاسبية وذلك لضمان سلامة الإجراءات والسياسات المتبعة في الشركة.

- تم التأكد من أن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين متوافقة مع القوانين والتشريعات ذات الصلة.
- تم التقيد بتعليمات الإفصاح والتي شملت الإفصاح عن مواعيد واجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي لها تأثير على سعر الورقة المالية وذلك من منطلق الشفافية التامة في التعامل.

تعاملات أعضاء مجلس الإدارة

بغرض ممارسة مهامهم، فإن مجلس الإدارة على علم تام، وفهم واضح لكل القوانين والقواعد واللوائح من أجل أن يتمكنوا من الإمتثال لها في جميع الظروف. لذلك كان على أعضاء مجلس الإدارة إنجاز مهامهم بناءً على مبادئ النزاهة والإنصاف والشفافية ووفقاً للمعايير المهنية.

يوضح الجدول أدناه الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م:

اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب	إجمالي الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م
السيد / معتز الخياط	رئيس مجلس الإدارة	٢٣٧,٤٧٥,٠٠٠
السيد / المهندس محمد بدر السادة (ممثلاً عن المساهم الممتاز / شركة حصاد الغذائية)	نائب الرئيس	-
السيد / رامي الخياط	عضو مجلس الإدارة / العضو المنتدب	٢٣٧,٤٨٥,٠٠٠
معالي الشيخ / الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني (ممثلاً عن المساهم الممتاز / لجنة قطر للأمن الغذائي)	عضو مجلس الإدارة	٥,٠٠٠
السيد / حمد بن عبد الله بن خالد العطية (ممثلاً عن المساهم الممتاز / الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)	عضو مجلس الإدارة	-
السيد / مازن السبيتي	عضو مجلس الإدارة	١٠٠,٠٠٠
السيد / ايدن تينان	عضو مجلس الإدارة	-

تشكيل مجلس الإدارة

تم اقرار تعيين مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة التأسيسية المنعقد بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩م ولمدة خمس سنوات، هذا ويضم المجلس سبعة أعضاء، وفيما يلي جدول يوضح البيانات الخاصة بهم وصفة عضويتهم:

الاسم	المنصب	تنفيذي	غير تنفيذي
السيد / معتز الخياط	رئيس مجلس الإدارة		✓
السيد / محمد بدر السادة (ممثلاً عن المساهم الممتاز / شركة حصاد الغذائية)	نائب الرئيس		✓
السيد / رامز الخياط	عضو مجلس الإدارة / العضو المنتدب	✓	
معالي الشيخ / الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني (ممثلاً عن المساهم الممتاز / لجنة قطر للأمن الغذائي)	عضو مجلس الإدارة		✓
السيد / حمد بن عبد الله بن خالد العطية (ممثلاً عن المساهم الممتاز / الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)	عضو مجلس الإدارة		✓
السيد / مازن السبيتي	عضو مجلس الإدارة		✓
السيد / ايدن تينان	عضو مجلس الإدارة		✓

عضو منذ	الخبرات والمؤهلات
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	رائد أعمال متميز يسعى دوماً لاكتشاف فرص أعمال جديدة مع استراتيجية اقتصادية النطاق للحفاظ على الأعمال وتزويد العملاء بحلول متطورة وكاملة.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	حاصل على شهادة في الهندسة من جامعة أريزونا وعمل في مختلف القطاعات بما في ذلك النفط والغاز والاستثمار والاتصالات، والتي انتقل منها مؤخراً إلى صناعة المواد الغذائية. حيث يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد الغذائية، وهي مملوكة لجهاز قطر للاستثمار والتي تستثمر حصرياً في قطاع التغذية.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	قائد كفؤ ورائد أعمال معروف بخبرته المتميزة في إدارة العمليات وإدارة المخاطر وتطوير الأعمال.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	يحمل شهادتي دكتوراه، إحداهما في إدارة المصادر المائية والأخرى في تحلية المياه بالطاقة الشمسية، وكلاهما من جامعة هيرتفوردشاير في المملكة المتحدة.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	يرأس معالي الشيخ/الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني منصب وزير البيئة والتغير المناخي، كما يشغل منصب رئيس برنامج قطر الأمن الغذائي، ولديه ١٩ عاماً من الخبرة المهنية في المجال الزراعي والبيئي وفي إدارة الموارد المائية.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويلز وهو أيضاً حائز على ماجستير تنفيذي من HEC Paris متخصص في الابتكار والأعمال الاجتماعية.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	يتمتع بخبرة شاملة تصل إلى ١٣ عاماً في الاستثمار واستثمارات صناديق التقاعد والشركات والمصارف والأسهم المدرجة والمحافظ المحلية والعالمية
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	يتمتع بخبرة شاملة تمتد على مدار ٢٣ عاماً كمدير تنفيذي، حيث بدأ تنفيذ سياسات النمو كمدير تنفيذي أول. لديه مهارات متميزة في التخطيط والتنفيذ والرصد وموازنة الموارد؛ مع القدرة على دعم مشاريع متعددة في مصفوفة من الهيكل التنظيمي.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة يورك في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى كونه خريج معهد تشارترد للتسويق (المملكة المتحدة) وخريج معهد التسويق في أيرلندا.
٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	لديه أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في الإدارة العامة في العديد من القطاعات بما في ذلك منتجات الألبان والأغذية والترفيه وتجارة التجزئة والتأمين، التجارة الإلكترونية وتطوير العقارات والاستحواذ.

السهم الممتاز

تم تخصيص السهم الممتاز لصالح دولة قطر ممثلةً بوزارة التجارة والصناعة، ويتمتع هذا السهم الممتاز بحقوق خاصة معنية بتعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة والتصويت على قرارات معينة في الشركة، إضافةً إلى حقوق أخرى. ويتمتع المساهم الممتاز، بصفته مالك السهم الممتاز، بالحقوق المصاحبة لهذا السهم الممتاز كما هي واردة في المادة ٢٨ من النظام الأساسي. يمنح السهم الممتاز المساهم

الممتاز حق الاعتراض على بعض القرارات التي تتخذها الشركة من خلال الجمعية العامة العادية أو الجمعية العامة غير العادية أو مجلس الإدارة. لا يجوز للشركة اتخاذ التصرفات التالية ما لم يتم الموافقة عليها من قبل المساهم الممتاز: أي دمج أو اندماج يتصل بالشركة أو أي بيع جوهري لأي من أصولها؛ حل الشركة؛ وكذلك بعض التعديلات للنظام الأساسي للشركة.

ممثلي السهم الممتاز من أعضاء مجلس الإدارة:

اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب	المساهم الممتاز
السيد/ المهندس محمد بدر السادة	نائب الرئيس	ممثلاً عن المساهم الممتاز / شركة حصاد الغذائية
معالي الشيخ/ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	ممثلاً عن المساهم الممتاز / لجنة قطر للأمن الغذائي
السيد/ حمد بن عبد الله بن خالد العطية	عضو مجلس الإدارة	ممثلاً عن المساهم الممتاز / الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية

عضوية أعضاء مجلس الإدارة

عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات مساهمة عامة أخرى ومناصبهم في جهات مهمة أخرى:

عضو مجلس الإدارة	الشركة / الجهة	المنصب
السيد / معتز الخياط	-	-
السيد / محمد بدر السادة (ممثلاً عن المساهم الممتاز / حصاد الغذائية)	<ul style="list-style-type: none"> شركة ودام الغذائية الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن (الواحة) بنك قطر للتنمية (QDB) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (أكوليد) شركة الحصن للاستثمار (سلطنة عُمان) 	<ul style="list-style-type: none"> رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة عضو مجلس إدارة عضو مجلس إدارة عضو مجلس إدارة
السيد / رامز الخياط	-	-
معالي الشيخ / الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني (ممثلاً عن المساهم الممتاز / لجنة قطر للأمن الغذائي)	الشركة الوطنية للأغذية (نافكو) - التابعة لشركة حصاد	رئيس مجلس إدارة
السيد / حمد بن عبد الله بن خالد العطية (ممثلاً عن المساهم الممتاز / الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)	<ul style="list-style-type: none"> شركة المدينة اللوجستية للخدمات - سلطنة عُمان الشركة القطرية للمحاجر ومواد البناء 	<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس إدارة عضو مجلس إدارة
السيد / مازن السبيتي	-	-
السيد / ايدن تينان	-	-

مكافآت و بدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة

مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام ٢٠٢١	١,147,563 ريال قطري*
بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تتضمن حضور ما مجموعه ١٩ اجتماعاً بما في ذلك اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس واجتماع الجمعية العامة*.	٨٧٤,٠٠٠ ريال قطري

* للعرض على الجمعية العامة العادية للموافقة

بلغ إجمالي رسوم حضور أعضاء مجلس الإدارة ٨٧٤,٠٠٠ ريال قطري وذلك عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يتضمن حضور ما مجموعه ١٩ اجتماعاً بما في ذلك اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس واجتماع واحد للجمعية العامة غير العادية.

الجدول التالي يوضح تفاصيل تلك الاجتماعات:

الاجتماعات					العضوية	عضو مجلس الإدارة
لجنة الرقابة الشرعية	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	مجلس الإدارة	الجمعية العامة		
			4	1	رئيس مجلس الإدارة	السيد / معتز الخياط
		4	6	1	نائب الرئيس / رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد / المهندس محمد بدر السادة
			6	1	عضو مجلس الإدارة / العضو المنتدب	السيد / رامز الخياط
			5	1	عضو مجلس الإدارة	معالي الشيخ / الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني
	5		6	1	عضو مجلس الإدارة / عضو لجنة التدقيق	السيد / حمد بن عبد الله بن خالد العطية
		4	6	1	عضو مجلس الإدارة / عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد / مازن السبيتي
	6		5		عضو مجلس الإدارة / رئيس لجنة التدقيق	السيد / ايدن تينان
		4*			عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد/ مراد سهاونة**
	6				عضو لجنة التدقيق	السيد / حسان مراد آغا**
2					رئيس لجنة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي القره داغي**
2					عضو لجنة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي**
1					كعضو لجنة الرقابة الشرعية	السيد إياد عبد الرحيم**

* تم استبدال السيد أحمد الزفتاوي ليحل محله السيد مراد سهاونة منذ مارس ٢٠٢١
 ** عضو لجنة ذو خبرة فنية "ليس عضواً في مجلس الإدارة".

اجتماعات مجلس الإدارة:

يبين الجدول التالي حضور اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام ٢٠٢١ للفترة من ١ يناير ٢٠٢١ ولغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

رقم الاجتماع / السنة	التاريخ	السيد / معتز الخياط	السيد / محمد بدر السادة	السيد / رامز الخياط	معالي الشيخ / الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني	السيد / حمد بن خالد العطية	السيد / مازن السبيتي	السيد / ايدن تينان
٢٠٢١/١	٢٠٢١/٣/١٧	■	■	■	■	■	■	■
٢٠٢١/٢	٢٠٢١/٤/٢٧	■	■	■	■	■	■	■
٢٠٢١/٣	٢٠٢١/٧/٤	■	■	■	■	■	■	■
٢٠٢١/٤	٢٠٢١/٨/١١	■	■	■	■	■	■	■
٢٠٢١/٥	٢٠٢١/١٠/٢٨	■	■	■	■	■	■	■
٢٠٢١/٦	٢٠٢١/١٢/٢٧	■	■	■	■	■	■	■

■ الحضور شخصاً ■ الحضور بوكيل

خلال الفترة المذكورة أعلاه أصدر مجلس الإدارة أربعة قرارات بالتمرير تفصيلها كما يلي:

رقم القرار الصادر بالتمرير	تاريخ القرار	تم عرض ومناقشة القرار باجتماع مجلس الإدارة رقم
٢٠٢١/١	٢٠٢١/٢/٠١	٢٠٢١/١
٢٠٢١/٢	٢٠٢١/٣/١١	٢٠٢١/١
٢٠٢١/١٢	٢٠٢١/٦/٠٨	٢٠٢١/٣
٢٠٢١/١٤	٢٠٢١/٧/١٢	٢٠٢١/٤

واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن دور مجلس الإدارة يتمحور في تمثيل المساهمين وأن يتحمل المسؤولية أمامهم في خلف قيمة مضافة مستدامة وتحقيقها من خلال الحوكمة الفعالة، ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية توفير الإدارة الفعالة لتنفيذ استراتيجية شركة بلدنا.

وقد تم تعريف هذا الدور بالتفصيل من خلال النظام الأساسي للشركة، وأحكام النظام الأساسي ذات الصلة، بالإضافة إلى أحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، وكذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وتحديدًا المادتين (٨) و(٩) حيث تم إدراجهما من ضمن ميثاق مجلس الإدارة. وعليه فإن واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة حسب ميثاق المجلس تتضمن كحد أدنى مايلي:

- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة الشركة بالطريقة المثلى.
- ضمان التقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وبمقعد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.
- حماية الشركة من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو غير المناسبة.
- على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.
- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.
- يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة.

٤. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
٥. العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة.
٦. المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ.
٧. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

أداء مجلس الإدارة خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

خلال الفترة المذكورة أعلاه حققت شركة بلدنا أهداف الحوكمة التالية:

عقدت شركة بلدنا جمعيته العامة العادية السنوية في ٢٠ إبريل ٢٠٢١ وتم اتخاذ القرارات التالية:

١. المصادقة على تقرير رئيس مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وخطة عمل الشركة لعام ٢٠٢١.
٢. المصادقة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٣. اعتماد البيانات المالية الموحدة والمدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. متضمنة بيان الأرباح والخسائر والميزانية العمومية.
٤. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة ٥,٣% من القيمة الاسمية للسهم عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
٥. الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من أي مسؤولية تتعلق بواجباتهم ومسؤولياتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ووافقت على توصية مجلس الإدارة بمنح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٦. الموافقة على إبراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي من أية مسؤولية تتعلق بواجباتهم ومسؤولياتهم عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٧. الموافقة على تعيين السادة شركة مور ستيفنس كمحقق حسابات الشركة للعام المالي ٢٠٢١ ووافقت على أتعابهم بناءً على توصية مجلس الإدارة.
٨. الموافقة على تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٠، كما وافقت على التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

- خ. يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر.
- د. يجب على المجلس التأكد من إتاحة الشركة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص، وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.
- ذ. يقدم المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تُدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير المجلس كشفاً تفصيلياً بالتعاملات والصفقات مع أي طرف ذو علاقة في حالة إن كان الطرف ذو العلاقة له فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة.
- ر. متابعة التطورات في مجال حوكمة الشركات وتطبيق أفضل الممارسات في هذا الشأن.
- ز. التأكد من أن جميع عمليات الإفصاح، التي تقوم بها الشركة تتيح معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة.
- س. ضمان معاملة الموظفين وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- ش. اعتماد آلية تسمح للعاملين بالإبلاغ عن التصرفات المثيرة للريبة أو غير القانونية أو المضرة بالشركة. وعلى المجلس حال التأكد من سلامة الشكوى وعدم كيديتها، أن يضمن للعامل مقدم البلاغ، الحفاظ على سرية الشكوى وتقديم الحماية اللازمة من أي أذى أو ردة فعل سلبية من موظفين آخرين أو من رؤسائه، وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر الحماية من الإنتقام في شكل إجراءات عمل معاكسة مثل إنهاء الخدمة، أو تخفيض التعويضات، أو مهام العمل السيئة والتهديدات بالإيذاء الجسدي.
- ص. إعداد كشفاً تفصيلياً سنوياً يضعه مجلس الإدارة تحت تصرف المساهمين، لاطلاعهم عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بأسبوع على الأقل، يتضمن البيانات التالية:

١. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة، وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية، من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف، وأية مبالغ أخرى بأي صفة كانت.
٢. المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة، وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.
٣. المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.

٢. التطوير المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

انطلاقاً من قيمة وأهمية التطوير بالنسبة لمجلس الإدارة، فإن لجنة الترشيحات والمكافآت تعمل بشكل حثيث على إعداد مصادر التطوير اللازمة لمجلس الإدارة وشملت مواضيع مختلفة من ضمنها الحوكمة والمسؤولية المجتمعية.

٣. أمين سر الشركة

يمثل أمين سر الشركة النقطة المحورية في التواصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ويمارس دوراً هاماً في تسيير الأمور الهامة المتعلقة بالشركة والحوكمة. وقد عين مجلس الإدارة السيد / حسان مراد آغا ليكون أمين سر الشركة وذلك بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٠م.

من أهم مسؤوليات أمين سر الشركة ما يلي:

- تنظيم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للإجراءات المتفق عليها.
- إعداد إخطارات وجدول أعمال الاجتماعات والتقارير والوثائق الداعمة في الوقت المطلوب.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة والقيام بمسؤوليات أمانة سر الشركة، بما في ذلك تنظيم عملية تدوين المحاضر في كل اجتماع.
- العمل بالتعاون والتنسيق مع الرئيس التنفيذي وكبار المدراء التنفيذيين بالشركة على تنفيذ تعليمات مجلس الإدارة والتفعيل العملي لقرارات المجلس.
- رفع التقارير للمجلس بكل ما يتعلق بالمسؤوليات السكرتارية للشركة.
- إعداد وتنظيم اجتماعات المساهمين.

المؤهلات:

يحمل السيد حسان درجة البكالوريوس في المالية والتجارة ويحمل شهادة مراجع داخلي معتمد CIA وكذلك شهادة في الممارسات السكرتارية لمجالس الإدارة

٤. اللجان التابعة لمجلس الإدارة

شكل مجلس الإدارة ثلاث لجان تابعة له وهي:

- لجنة التدقيق
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة الرقابة الشرعية

وقد تم تشكيل اللجان التابعة للمجلس بهدف مساعدته على القيام بمسؤولياته. وتعمل كل منها ضمن نطاق اختصاصها المعتمد من قبل المجلس، بموجب ميثاق لكل لجنة تم إعداده واعتماده من قبل مجلس الإدارة يحدد مهامها ومسؤولياتها ونطاق صلاحياتها وتشكيلاتها والإجراءات التي تتبعها في رفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢١، عقدت شركة بلدنا اجتماعات مجلس إدارتها وكذلك اجتماعات اللجان المنبثقة عنه حيث تم اتخاذ القرارات التالية:

- الموافقة على وثائق حوكمة الشركة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الموافقة على أية تعديلات على ميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات والإجراءات وجدول تفويض الصلاحيات.
- الموافقة على خطة عمل الشركة للسنوات ٢٠٢١، ٢٠٢٢، وكذلك الموازنة المالية وخطة التمويل لعام ٢٠٢١؛
- الموافقة على إنشاء مصنع جديد لإنتاج الحليب المبخر، وتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة FELCRA و FGV في دولة ماليزيا لتأسيس مشروع ألبان بهدف إنتاج ١٠ مليون لتر في السنة الأولى من التشغيل.
- تزامناً مع إستراتيجية بلدنا نحو التوسع في أسواق جغرافية مهمة خارج دولة قطر، تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع عدة دول ومؤسسات.

١. تقييم فعالية مجلس الإدارة

خلال العام قام مجلس الإدارة بإجراء تقييم نصف سنوي وسنوي لأدائه العام، وأداء لجانه وأعضائه ومدى التزام أعضائه بتحقيق مصالح الشركة، حيث إن مجلس الإدارة مسؤولاً ومسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة الشركة بفعالية. بحيث يتحمل مسؤولية وضع السياسات والأهداف الإستراتيجية والمراقبة الفعالة لأداء الشركة وشركاتها التابعة، وضمان التخطيط للتعاقب على الإدارة، بالإضافة إلى حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل. وعلى وجه الخصوص إعتد تقييم أداء المجلس على المعايير التالية:

- أ. عدد الاجتماعات سنوياً.
- ب. التقيد بدورية الاجتماعات.
- ج. نسبة حضور الاجتماعات.
- د. سرعة وفعالية إنجاز القضايا المطروحة على جداول أعمال المجلس.
- هـ. مدى التقيد بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بقرارات المجلس.
- و. التفاعل مع مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس وتنفيذ توصياتها.
- ز. تحقيق الخطط والأهداف وتطبيق السياسات المعتمدة.
- ح. أية معايير أخرى يستوجبها التقييم الذاتي والموضوعي.

كما اظهر نتائج التقييم النصف السنوي والسنوي ان مجلس الادارة قد إمتثل إمتثالاً تاماً لأحكام القانون والنظام الأساسي، ونظام الحوكمة ونظام الشفافية والإفصاح وأية أنظمة وقواعد أخرى تحكم عمل المجلس. وبالتالي أظهر أداء المجلس نقاط القوة المفترضة ولم يدر منه أية نقاط ضعف.

- وضع وتنفيذ السياسات بشأن التعاقد مع المدقق الخارجي لتقديم الخدمات غير التدقيقية.
- تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة حول المسائل التي تتطلب رأي خاص من قبل اللجنة، وتقديم توصيات بشأن الخطوات الضرورية المطلوبة.
- مراجعة نظام الإبلاغ عن الفساد الذي يُمكّن الموظفين من الإبلاغ دون كشف هويتهم - عن شكوكهم حيال أية أمور محتملة غير طبيعية في التقارير المالية أو ضوابط الرقابة الداخلية أو أي مسألة أخرى، مع ضمان الترتيبات المناسبة لإجراء التحقيقات المستقلة والنزيهة في هذه المسائل.
- مراجعة أية معاملات للأطراف ذات العلاقة والتحقق من التزامها بقواعد السلوك والموافقات على مثل هذه المعاملات.
- تعيين مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد الراتب وحوافز ومنافع ومكافآت وتقييم أدائه وانضباطه وتعيين بديله وإعادة تكليفه أو فصله من منصبه.

خلال عام ٢٠٢١، أنجزت اللجنة عدداً من الأعمال الرئيسية منها:

- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية السنوية والربعية بانتظام.
- مراجعة نتائج الإفصاح السنوي لعام ٢٠٢١.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي التي تم إعدادها بناءً على المخاطر للعام ٢٠٢١م.
- إقرار البيانات المالية الربعية ومراجعة البيانات المالية السنوية وتقديم توصية إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة التعديلات على ميثاق التدقيق الداخلي ودليل قواعد السلوك المهني وسياسة الإبلاغ عن المخالفات وميثاق مجلس الإدارة وأية سياسات جديدة تم اعتمادها وعرضها على مجلس الإدارة من أجل اعتمادها.
- الموافقة على موازنة قسم التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢١م.
- مراجعة تقرير الحوكمة وضمن الامتثال الكامل لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وتقديمه إلى مجلس الإدارة لاعتماده.

ولكل لجنة من لجان مجلس الإدارة ميثاق مكتوب مُعتمد من مجلس الإدارة، يوضح مسؤولياتها وواجباتها وصلاحياتها. وقد روعي في اعداد كل ميثاق أن يكون متمشياً مع الواجبات المبينة في النظام الأساسي للشركة، وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٥. لجنة التدقيق

تتألف لجنة التدقيق، التي عينها مجلس الإدارة، من ثلاثة أعضاء. برئاسة العضو المستقل في مجلس الإدارة، وعضوية اثنين آخرين، تساعد اللجنة مجلس إدارة شركة بلدنا في الإشراف على نزاهة وتكامل البيانات المالية للشركة، كما يقدم المشورة للمجلس بشأن كفاءة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر. كما تعد اللجنة مسؤولة أيضاً عن ضمان استقلالية وموضوعية أعمال المراجعة الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة المشورة للمجلس بشأن جميع الأمور التي تحتاج إلى عناية وإتخاذ قرار. كما تولي اللجنة أهمية كبيرة للتحقيق في أي مخالفات وتجاوزات في الشركة.

تعمل لجنة التدقيق على ضمان التواصل المفتوح بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ومسؤولي الإدارة العليا. وتشمل أهداف اللجنة ما يلي:

- مراقبة سلامة القوائم المالية للشركة وأية بيانات رسمية تتعلق بالأداء المالي للشركة ومراجعة أحكام التقارير المالية الهامة الواردة فيها.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، والامتثال للوائح والقوانين ذات الصلة.
- وضع ومراقبة ومراجعة فعالية وأنظمة وإجراءات إدارة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين المدقق الخارجي وإعادة تعيينه وعزله وتعويضاته وضمن الحصول على رد سريع من مجلس الإدارة بشأن المسائل التي يتضمنها تقرير المدقق الخارجي.
- مراجعة ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وفعالية عملية التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات الصلة.

فيما يلي أعضاء لجنة التدقيق:

السيد / إيدان تاينان رئيس لجنة التدقيق

السيد تاينان متخصص في الأعمال التجارية، ولديه سجل حافل من النجاح في دول مجلس التعاون الخليجي والشرف الأوسط. لديه أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في الإدارة العامة في العديد من القطاعات بما في ذلك منتجات الألبان والأغذية والترفيه وتجارة التجزئة والتأمين وتطوير العقارات والتجارة الإلكترونية والاستحواد.

قبل انضمامه إلى بلدنا، تم تعيين السيد تاينان في شركة دانون الشركة العالمية الرائدة في مجال الأغذية كرئيس تنفيذي للشركة ومدير تنفيذي بالنيابة (٢٠١٣ إلى ٢٠١٧). بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين السيد تاينان في مجلس إدارة شركة الصافي دانون-العراق من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧.

كما شغل عدة مناصب سابقة في منطقة الشرق الأوسط منها مستشار المجموعة لمجموعة العثمان، رئيس قسم التجارة الإلكترونية والتجزئة لشركة أريبيان شيلد للتأمين، رئيس المبيعات والتسويق التجاري لسادافكو، رئيس مبيعات شركة المراعي لمدة سبع سنوات، وفي إيرلندا عمل كمدير تنفيذي لـ Irish Greyhound Board ومدير تطوير الأعمال لمجموعة Fleming

السيد تاينان حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من جامعة يورك في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى كونه خريج معهد تشارترد للتسويق (المملكة المتحدة)، وخريج معهد التسويق في أيرلندا. ويشغل السيد تينان منصب المدير التنفيذي لشركتين إيرلنديتين وهما Buildvalue Limited and Exhibitside Limited.

السيد/ حمد بن عبد الله بن خالد العطية عضو لجنة التدقيق

السيد حمد هو محلل استثمار أول يتمتع بخبرة شاملة تصل إلى ١٣ عاماً في الاستثمار واستثمارات صناديق التقاعد، والشركات والمصارف، والأسهم المدرجة، والمحافظ المحلية والعالمية.

بدأ عمله في مصرف قطر المركزي في عام ٢٠٠٧ كمراقب بنكي في إدارة الإشراف والرقابة، ثم انضم لاحقاً إلى إدارة الاستثمار بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، حيث تخصص في تحليل الاستثمارات وغطى جميع المحافظ المحلية والعالمية للأسهم المدرجة.

السيد حمد خريج جامعة ويلز في إدارة الأعمال وهو أيضاً حائز على ماجستير تنفيذي في الأعمال الاجتماعية والابتكارية من HEC Paris.

السيد / حسان مراد آغا عضو لجنة التدقيق

السيد/ حسان لديه أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة في مجالات التدقيق الداخلي، والرقابة الداخلية، والامتثال، وإدارة المخاطر، حوكمة الشركات، والاستراتيجية، والخبرة بالتعامل مع مجالس الإدارة، والاستشارات، وإدارة المشاريع وإدارة الموارد؛ وفي قطاعات مختلفة بشكل رئيسي في الصناعات الثقيلة والتصنيع والتطوير العقاري والمقاولات و EPC و FMCG والضيافة والخدمات اللوجستية. عمل السيد / حسان في دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الشركة الخليجية للاستثمارات العامة وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي، منذ عام ٢٠١٤، كرئيس للرقابة الداخلية والامتثال للمجموعة، حيث كان يحكم المنصب يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بالإضافة إلى دوره كأمين سر الشركة حيث يعمل بشكل وثيق مع مجلس الإدارة.

وقبل ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٤ عمل السيد / حسان مع شركة صناعات، إحدى أكبر الشركات القابضة للاستثمار الصناعي في الإمارات العربية المتحدة المملوكة لحكومة أبوظبي، بوظيفة مدير إدارة التدقيق الداخلي والمخاطر للمجموعة، حيث كان يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق في شركة صناعات، بالإضافة إلى كونه عضواً في لجان التدقيق في جميع الشركات التابعة لشركة صناعات، بما في ذلك شركتين مساهمتين عامتين "أغذية و أركان" مدرجتين في سوق أبوظبي للأوراق المالية "ADX"؛ كما تم تعيينه كعضو مستقل في لجنة التدقيق لصندوق خليفة لتطوير المشاريع.

يحمل السيد / حسان شهادة بكالوريوس في المالية والتجارة بالإضافة لكونه يحمل شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) من الولايات المتحدة الأمريكية، وأمين سر مجلس إدارة معتمد (CBS) من المملكة المتحدة.

هذا ويقر السيد/ إيدان تايان، رئيس لجنة التدقيق، بالمسؤولية عن تنفيذ تفويض لجنة التدقيق في شركة بلدنا بما في ذلك مراجعة آلية عملها وضمان فعاليتها بما يتوافق مع ميثاق لجنة التدقيق المعتمد.

وقد عقدت لجنة التدقيق ستة اجتماعات خلال العام ٢٠٢١ وهي كالتالي:

رقم الاجتماع / السنة	التاريخ	السيد / ايدين تايان	السيد / حمد بن عبد الله بن خالد العطية	السيد / حسان مراد آغا
٢٠٢١/١	٢٠٢١/٣/١٥	<div></div>	<div></div>	<div></div>
٢٠٢١/٢	٢٠٢١/٤/٢٦	<div></div>	<div></div>	<div></div>
٢٠٢١/٣	٢٠٢١/٧/٥	<div></div>	<div></div>	<div></div>
٢٠٢١/٤	٢٠٢١/٨/١١	<div></div>	<div></div>	<div></div>
٢٠٢١/٥	٢٠٢١/١٠/٢٨	<div></div>	<div></div>	<div></div>
٢٠٢١/٦	٢٠٢١/١٢/٢٦	<div></div>	<div></div>	<div></div>

حاضر متغيب

١. لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى "لجنة الترشيحات والمكافآت" المسؤولية عن مراجعة منظومة الموارد البشرية وبرامج المكافآت في الشركة. وتقدم اللجنة التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المكافآت والبدلات ومدد الخدمة بالنسبة لكبار المسؤولين

التنفيذيين في الشركة لضمان مكافأتهم بصورة عادلة على مساهماتهم الفردية التي يقدمونها للمجموعة. إن أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت هم ثلاثة أعضاء اثنين منهم أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين وعضو واحد مستقل عن مجلس الإدارة.

فيما يلي أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات:

السيد / محمد بدر السادة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد محمد السادة حاصل على شهادة في الهندسة من جامعة أريزونا وعمل في مختلف القطاعات بما في ذلك النفط والغاز والاستثمار والاتصالات، والتي انتقل منها مؤخراً إلى صناعة المواد الغذائية، حيث يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد الغذائية، وهي شركة مملوكة لجهاز قطر للاستثمار الذي يستثمر حصرياً في قطاع التغذية.

يشغل محمد السادة منصب الرئيس التنفيذي لشركة حصاد الغذائية منذ يونيو عام ٢٠١٧، وقد شغل سابقاً منصب مدير العمليات التشغيلية ورئيس تطوير الأعمال في فودافون، كما شغل قبل ذلك منصب رئيسي في جهاز قطر للاستثمار. بينما بدأ مسيرته المهنية كمهندس في إحدى كبرى شركات النفط في دولة قطر، قضى خلالها عامين في اليابان في معرض تطوير مشروع دولفين للطاقة.

السيد محمد السادة عضو في عدد من مجالس إدارات الشركات. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة ودام الغذائية ش.م.ع وعضو مجلس إدارة كل من الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن ش.م.ع. (الواحة)، وبنك قطر للتنمية، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

السيد / مازن السبيتي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد السبيتي، يتمتع بخبرة شاملة تمتد على مدار ٢٣ عاماً كمدير تنفيذي، حيث بدأ تنفيذ سياسات النمو كمدير تنفيذي أول. لديه مهارات ممتازة في التخطيط والتنفيذ والرصد وموازنة الموارد؛ مع القدرة على دعم مشاريع متعددة في مصفوفة من الهيكل التنظيمي.

السيد السبيتي هو الشخص المسؤول عن التواصل مع حملة الأسهم في الأعمال التجارية وفي تقديم تقارير دقيقة ومعلومات عن المشاريع والمبادرات الجارية؛ وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى إنشاء صورة عامة إيجابية للمجموعة ودعمها؛ العمل وتكوين علاقات مع أعضاء بارزين في وسائل الإعلام والحكومة والجمهور؛ لدعم صورة إيجابية للشركة، وخلق فرص عمل جديدة.

السيد / مراد سهاونة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد سهاونة هو مدير تنفيذي في الإدارة العليا وقائد فكر للموارد البشرية العالمية مع خبرة كبيرة وعملية في جميع المجالات الوظيفية للموارد البشرية الإستراتيجية وإدارة التحول الرقمي. تمكن قيادته ذات التفكير المستقبلي المؤسسات من تبني التغيير والارتقاء بتجربة الموظف إلى المستوى التالي.

يتولى السيد سهاونة مسؤولية رئيس الموارد البشرية لمجموعة باور القابضة حيث يقود استراتيجية الموارد البشرية للمجموعة ويتأكد من أن التنفيذ مناسب للغرض الذي يدعم الرؤية وخطط النمو.

السيد سهاونة حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيدفوردشير في المملكة المتحدة بالإضافة إلى أوراق اعتماد الموارد البشرية العالمية (، GPHR ، SHRM-SCP ، SPHRi ، SPHR) من أفضل معاهد الموارد البشرية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

المهام والمسؤوليات:

- مراجعة استراتيجية التقدير والموافقة عليها، مع وضع خطة عمل للاستراتيجية وكيفية تنفيذها.
- مراجعة سياسة المكافآت وسياسة التدريب بما يشجع تطوير وتنمية قدرات الموظفين القطريين لدى المجموعة.
- تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة حول المسائل التي ترى اللجنة أنها تتطلب إجراءات أو تحسينات، وتقديم التوصيات الضرورية لذلك.
- رغم أن مسؤولية اللجنة تقتضي إعطاء أحكامها باستقلالية، غير أنها تحتاج مع ذلك إلى أخذ المشورة من الإدارة ومن جهات أخرى مستقلة حسب المقتضى لضمان استناد قراراتها على بيئة كاملة في ضوء البيئة الداخلية والخارجية.
- ضمان المحافظة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين بشكل دائم وفي مختلف اللوقات.
- مراجعة احتمالات تضارب المصالح والأحكام، وضمان وجود ضوابط لمنع مثل هذا التضارب.
- تحديد مكافآت ومزايا وحوافز الرئيس التنفيذي والمسؤولين التنفيذيين في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي، وضمان أن تكون التعويضات والمزايا الممنوحة للإدارة العليا معقولة وتتماشى مع أداء الشركة.
- دراسة المقترحات المتعلقة بتعديل المكافآت وعلاوات الأداء والحوافز طويلة الأجل وغيرها، ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة.
- تعزيز ثقافة المكافآت القائمة على الأداء في الشركة من خلال المراجعة السنوية لأداء كبار المسؤولين التنفيذيين وخطط التعاقب الوظيفي في المجموعة.
- تحديد احتياجات المجموعة للكوادر المؤهلة على مستوى المسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى، وتحديد أسس الاختيار.

هذا وقد اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت أربعة مرات خلال السنة:

رقم الاجتماع	التاريخ	السيد / محمد بدر السادة	السيد / مازن السبيتي	السيد / مراد سهاونة
٢٠٢١/١	٢٠٢١/٣/٩	■	■	■
٢٠٢١/٢	٢٠٢١/٣/١٥	■	■	■
٢٠٢١/٣	٢٠٢١/٦/٢١	■	■	■
٢٠٢١/٤	٢٠٢١/٨/٤	■	■	■

*قدم السيد أحمد الزفتاوي عضو اللجنة المؤسس استقالته في ١٠ مارس ٢٠٢١ وتم تعيين السيد مراد سهاونة بديلاً عنه.

■ حاضر

٧. لجنة الرقابة الشرعية

أحكام الشريعة الإسلامية، وتتكون اللجنة من علماء الشريعة ذوي الخبرة الوافية بمجال الشريعة بالإضافة إلى كونهم أعضاء مستقلين عن الشركة ومجلس إدارتها:

تشرف لجنة الرقابة الشرعية التي تم تعيينها من قبل مجلس إدارة شركة بلدنا على مدى التزام الشركة بتطبيق

فيما يلي أعضاء لجنة الرقابة الشرعية:

السيد / إياد عبد الرحيم عضو لجنة الرقابة الشرعية

يتمتع إياد عبد الرحيم بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في إدارات مالية رائدة في المنطقة. وقد قاد كبرى الشركات المدرجة في البورصة وأقسام تمويل الشركات العائلية، كما تولى مناصب مجلس الإدارة والإدارة العليا فيها. كما شارك في مجالس إدارة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي.

عمل السيد إياد مع بعض المؤسسات الكبرى في الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك إعمار والمدينة الاقتصادية ومجموعة الفطيم العقارية ومجموعة دبي للعقارات وأرابتك القابضة وديبا المحدودة وبنك ستاندرد تشارترد والبنك العربي. قاد في حياته المهنية العديد من الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة بالإضافة إلى عمليات إعادة الهيكلة الرئيسية والمعاملات المعقدة في سوق المال ومسؤوليات النمو.

إياد هو قائد أثبتت كفاءته في مجال التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في المحاسبة والمالية من جامعة UOWD.

فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي عضو لجنة الرقابة الشرعي

الشيخ وليد بن هادي (قطري)، تلقى تعليمه في جامعة قطر وتخرج بدرجة البكالوريوس في الشريعة وأصول الدين (١٩٩١). حاصل على ماجستير في الشريعة والقانون من جامعة أم درمان الإسلامية (السودان) عام ٢٠٠٢، ودكتوراه في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ٢٠٠٨.

بدأ الشيخ وليد حياته المهنية كقاضٍ في المحكمة الشرعية بدولة قطر (١٩٩١). كما أنه عضو في اللجنة الشرعية للعديد من المؤسسات بما في ذلك بنك قطر الإسلامي، وبنك قطر الدولي الإسلامي، وبنك الريان، وبيت التمويل الأوروبي (EFH)، وشركة سوليدرتي العائلية الإسلامية للتأمين، والبنك الإسلامي السوري الدولي. له العديد من الكتب والمقالات في العقيدة الإسلامية، والحديث، وأصول الفقه، والاقتصاد الإسلامي، والتمويل الإسلامي، والرقابة الشرعية.

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي القره داغي رئيس لجنة الرقابة الشرعية

حاصل على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر في مجال العقود والمعاملات المالية عام ١٩٨٠. وهو حالياً أستاذ أصول الفقه بجامعة قطر، والأمين العام للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين (IUMS). شغل عدة مناصب مهنية منها: نائب رئيس المجلس الأوروبي للفتوى والبحوث، ورئيس مجلس أمناء جامعة التنمية البشرية في كردستان العراق، ورئيس وعضو تنفيذي في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لقسم الشؤون الإسلامية في عدد من البنوك الإسلامية وشركات التأمين في منطقة الخليج والعالم.

نشر أكثر من ٣٠ كتاباً وأكثر من ١٠٠ بحث علمي. حصل على جائزة الدولة التشجيعية في الفقه الإسلامي المقارن من دولة قطر، وحصل على وسام الفخر من الإدارة الدينية ومجلس المفتين في روسيا.

٤. ترفع اللجنة تقاريرها الدورية حول نتائج أعمالها، وتوصياتها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها، واعتمادها ضمن سياسات الشركة.

يقر فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي القره داغي، رئيس لجنة الرقابة الشرعية، بالمسؤولية عن تنفيذ لجنة الرقابة الشرعية لمهمتها في الشركة بما في ذلك مراجعة آلية عملها وضمان فعاليتها بما يتوافق مع ميثاق لجنة الرقابة الشرعية المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

اللجنة مسؤولة عن مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته المتعلقة بمراقبة توافق البيانات المالية للشركة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتأكد من أن جميع المنتجات والخدمات والعمليات المصرفية الإسلامية في شركة بلدنا تتوافق مع المبادئ الشرعية.

كما أن مسؤولية اللجنة تتضمن ما يلي:

١. تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناءً على طلب إدارة الشركة.
٢. مراجعة تقارير مدققي الحسابات والتأكد من موافقتها لقواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة بهذا الشأن.
٣. تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

هذا وقد اجتمعت لجنة الرقابة الشرعية مرتين خلال السنة:

الاجتماع رقم	التاريخ	فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور علي القره داغي	فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي	السيد اياد عبد الرحيم
٢٠٢١/١	٢٠٢١/٠٣/١٤	■	■	
٢٠٢١/٢	٢٠٢١/١١/١٤	■	■	■

* تم تعيين السيد إياد عبد الرحيم كعضو لجنة بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٢١.

■ حاضراً

تفويض الصلاحيات

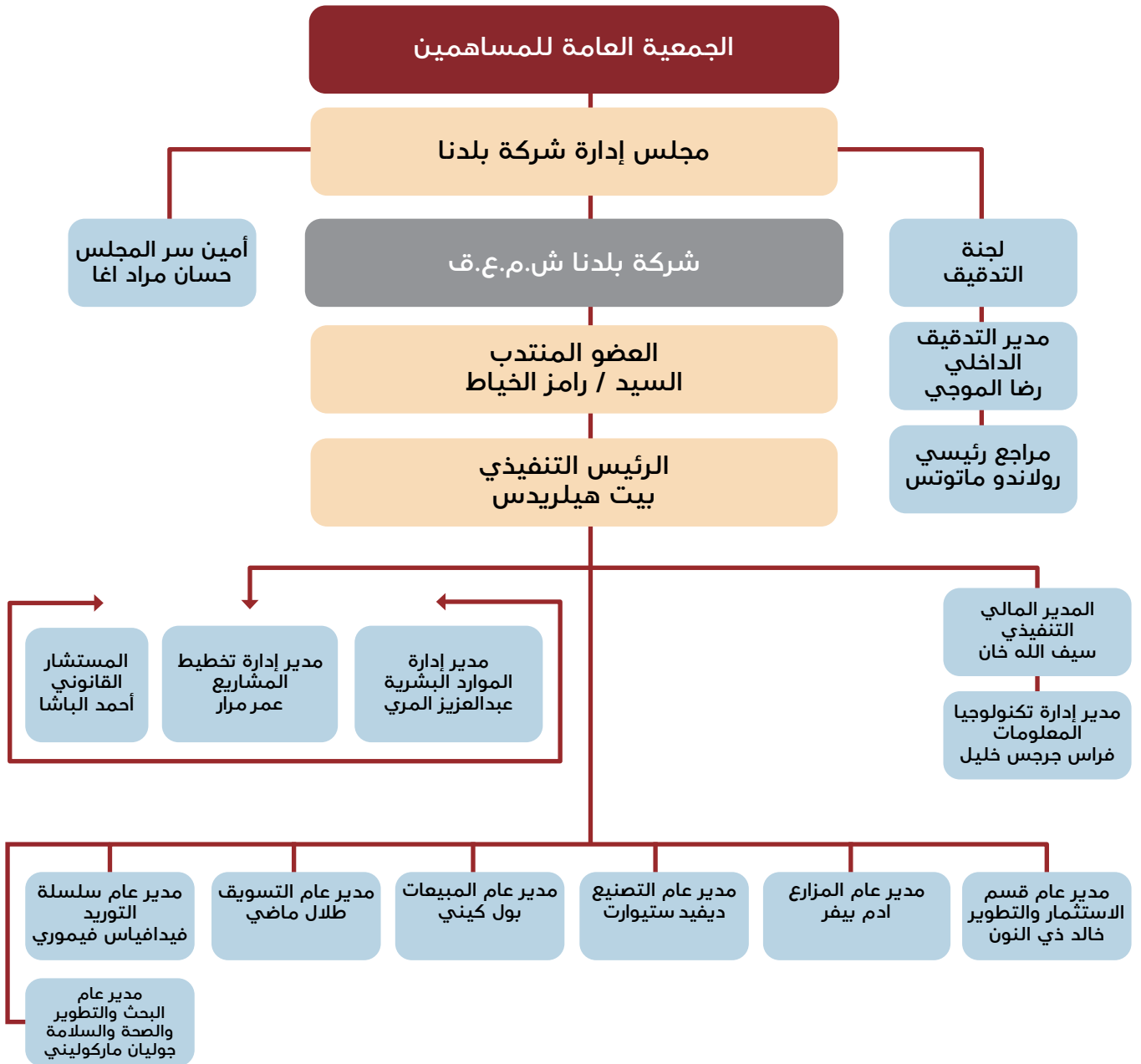
يُعتبر مجلس الإدارة وسببى مسؤولاً عن الحوكمة العامة للشركة وعن الأمور المحصورة بالمجلس. وقد فوض المجلس - رئيس المجلس ونائبه بصلاحيات وسلطات يمارسونها نيابة عن المجلس مع إعطاء الحق بتفويض الصلاحيات. وقد فوض مجلس الإدارة بموجب توكيل خاص العضو المنتدب بصلاحيات نذكر منها:

- تمثيل الشركة أمام البنوك لفتح وإغلاق الحسابات، والتقدم بطلب قروض وتسهيلات مصرفية والتوقيع على خطابات الاعتماد، وخطابات الضمان، وغيرها من المعاملات المصرفية؛
- تأسيس الشركات والفروع في الدولة أو في الخارج والتوقيع على نظامها الأساسي.

وبموجب الصلاحيات والسلطات الخاصة المفوضة للعضو المنتدب تم تفويض بعض صلاحياته في اتخاذ القرارات والموافقات إلى فريق الإدارة وفقاً لجدول الصلاحيات المعتمد من قبل المجلس. وقد تم وضع إطار وسياسة تفويض الصلاحيات لبيان حدود الصلاحيات الممنوحة لمناصب محددة في الشركة. وتضمن مصفوفة الصلاحيات كفاءة صنع القرارات وفعاليتها بما يحقق التوازن بين التمكين ووضع الضوابط.

- إدارة أعمال الشركة والشركات التابعة لها؛
- تمثيل إدارة الشركة والشركات التابعة لها في التوقيع على جميع المعاملات والأوراق الحكومية؛
- التوقيع على جميع العقود والإتفاقيات نيابة عن الشركة داخل وخارج الدولة؛
- تمثيل إدارة الشركة في أية صفقات أو معاملات تصنيعية أو توزيعية؛

الهيكل التنظيمي



الإدارة التنفيذية

السير الذاتية لفريق الإدارة التنفيذية



آدم دوغلاس بيفر
مدير عام المزارع

السيد آدم بيفر هو المدير العام لمزارع بلدنا.

من خلال دوره، يتولى السيد بيفر مسؤولية إدارة جميع المزارع، والتي تشمل: تخطيط وتطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات وأفضل الممارسات لتشغيل مزارع الألبان لضمان الامتثال لمعايير الشركة للإنتاج الزراعي.

يتمتع السيد بيفر بأكثر من ٢٢ عاماً من الخبرة في إدارة المزارع جنباً إلى جنب مع إدارة الأعمال في تحديد وتحقيق أهداف الإنتاج والأهداف المالية.



سيف الله خان
المدير المالي التنفيذي

يشغل السيد سيف الله خان منصب المدير المالي التنفيذي في بلدنا فمن خلال منصبه، يشرف السيد خان على الإدارة الاستراتيجية للموارد المالية في بلدنا. ويتمتع بخبرة واسعة في تقييم العمليات المالية وإعادة الهيكلة التنظيمية، كما أن في جعبته الكثير من النجاحات في مجال تعزيز الأداء المالي والإنتاجية والحوكمة

شغل السيد خان مناصب عدّة في قطاعات مختلفة من ضمنها البناء والصناعة وصناعة الألبان والأجبان. بالإضافة إلى ذلك، تبوأ عدّة مناصب مالية رفيعة المستوى لدى شركات متعددة الجنسيات كإن آل سي باكستان وقطر للمقاولات الكهربائية والمقاولات.

يحمل السيد خان شهادة البكالوريوس في المحاسبة، وشهادة الماجستير في التمويل، بالإضافة إلى شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA).



بيت هيليريدس
الرئيس التنفيذي

بيت هيليريدس هو خبير أعمال متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في مجال الأعمال التجارية في سلع استهلاكية. وكان آخر منصب له هو رئيس APAC لشركة Perfettivan Melle، وهي شركة عالمية رائدة في صناعة الحلويات. الجزء الأكبر من حياته المهنية مكرساً للعمل في Royal Friesland Campina، وكان آخرها كعضو مجلس إدارة مسؤول تشغيلياً عن آسيا وقبل ذلك في وحدة أعمال الجبن والزبدة والحليب.

طوال الجزء الرئيسي من حياته المهنية، كان بيت مسؤولاً عن جميع وظائف الأعمال. يمكن وصف بيت كعضو مجلس إدارة سلع استهلاكية مع خبرة أوروبية وأفريقية وآسيوية واسعة في كل من الصفقات التي تتم بين الشركات والمستهلكين أو الصفقات التي تتم بين الشركات. ماهر في تطوير الاستراتيجيات وتنفيذها. إن دافعي التحسين المستمر لديه وعقليته تزيد من مستوى الاحتراف في العمل وتضمن التحسين الهيكلي.



جوليان ماركولينني

مدير عام البحث والتطوير والصحة والسلامة والجودة

انضم السيد جوليان ماركولينني إلى شركة بلدنا كمدير عام للبحث والتطوير والصحة والسلامة والجودة.

السيد ماركولينني هو خبير إداري متميز يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجالات الجودة، والأمن الغذائي، والتصنيع، وسلسلة التوريد، والتطوير المستمر.

عمل السيد / ماركولينني في الشرق الأوسط على مدار الـ ١٢ عاماً الماضية في شركة المراعي وشغل العديد من المناصب العليا بما في ذلك رئيس الجودة بالمجموعة ورئيس سلسلة التوريد في شركة المراعي لتغذية الرضع.

أكمل السيد ماركولينني درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة وارويك، وهو خريج إدارة علوم الأغذية من جامعة سالفورد وحاصل على شهادة في تطوير القيادة من IMD، سويسرا.



خالد ذي النون

مدير عام قسم الاستثمار والتطوير

السيد خالد ذي النون هو المدير العام لشركة بلدنا - قسم الاستثمار والتطوير.

يتمثل دوره الرئيسي في رسم و تنفيذ استراتيجية النمو و التوسع لشركة بلدنا لزيادة البصمة الجغرافية للشركة في الأسواق الدولية، من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قبل هذا المنصب، ادار السيد خالد ذي النون عمليات التوسع في بلدنا كمدير عام لسلسلة التوريد مشرفاً على جميع الأنشطة التي تهدف إلى تنفيذ وتطوير وإدارة أقسام التخطيط والتخزين والمشتريات من خلال تقديم أعلى معايير التشغيل في هذا الاختصاص.

مع خبرته المهنية المكثفة في إدارة المشتريات وسلسلة التوريد لقد طور فريق عمل للتعامل مع متطلبات العمل من خلال إدارته، قام بتوجيه وتحفيز الفريق، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.



ديفيد ستيوارت

مدير عام التصنيع

السيد ديفيد ستيوارت هو مدير عام التصنيع في بلدنا.

يقود السيد ستيوارت عمليات تصنيع البلاستيك في بلدنا ولديه أكثر من ثلاثة عقود من الخبرة في العمل في صناعة المواد الغذائية، بما في ذلك أكثر من ١٥ عاماً في دول مجلس التعاون الخليجي، في مجال السلع الاستهلاكية سريعة الحركة والخدمات والمكونات الغذائية. قبل انضمامه إلى بلدنا، شغل السيد ستيوارت مناصب تشغيلية عليا في شركة المراعي.

السيد ستيوارت مؤهل في عمليات الهندسة والتصنيع وحاصل على شهادة في تطوير القيادة من IMD في سويسرا.



طلال ماضي
مدير عام التسويق

السيد طلال، يتمتع بخبرة شاملة تمتد على مدار ٢٣ عاما في مجال التسويق والادارة في مؤسسات متنوعة، لديه مهارات ممتازة في انشاء الأقسام والتخطيط والتنفيذ وقيادة العمليات لتحقيق الأرباح بتوظيف مهاراته الادارية.

يمتلك طلال مهارة عالية في تنفيذ المبادرات الإستراتيجية، وتطوير تقنيات اختراق السوق، وخلف العلامة التجارية، وله سجل حافل في زيادة المبيعات والنمو مع قيادة التحسينات التشغيلية لدفع الإنتاجية وتقليل التكلفة وهو شديد التركيز والواقعية، يتفوق في البيئات الديناميكية التي تتطلب الكثير من التحدي

يتمتع طلال بخبرة واسعة في التسويق والمبيعات وتطوير الأعمال والتخطيط وتعزيز الإيرادات وإدارة المنتجات والعلامات التجارية وتحليل السوق في شركات مثل

Leo و Mccan Erickson
Philip Morris و Burnett
International. في منطقة الخليج وأفريقيا وأوروبا

يعتبر طلال من أشد المؤمنين بالتسويق الذي يتمشى مع أهداف العمل، ويخلف التمايز بناءً على رؤى قوية تؤدي إلى زيادة الربحية.



فيدافياس فيموري
مدير عام سلسلة التوريد

السيد فيدافياس فيموري هو مدير عام سلسلة التوريد بلدنا

يوفر دوره الرئيسي كرئيس تنفيذي لسلسلة التوريد الدعم الاستراتيجي والتوجيه لجميع مبادرات سلسلة التوريد لتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية للمؤسسة. يقود السيد فيدافياس ويطور ويوجه وينفذ أفضل سلسلة التوريد والتخزين والممارسات اللوجستية في حدود الميزانية.

قبل هذا المنصب، يتمتع السيد فيدافياس، بصفته كقائدًا متمرسًا في العمليات والأعمال الفنية، بسجل حافل في الشركات متعددة الجنسيات مثل Unilever و Cadbury و Friesland و Perfetti Van Melle و Fonterra و Campina مع خلفية الأدوار الإقليمية والقطرية. كان يعمل كمدير للعمليات في Fonterra.

لقد أثبت خبرته الموجهة نحو النتائج في الأطعمة - منتجات الألبان ١١ عامًا، الشوكولاتة، والحلويات لمدة ١١ عامًا، في المشروبات لمدة عام واحد والأدوية لما يقرب من ٥ سنوات لتسليم مسؤولية الأرباح والخسائر على مستوى الهامش الإجمالي للحسابات الرئيسية والموزعين. لقد تولى إدارة سلسلة التوريد بأكملها لأكثر من ٢٥ عامًا على مستوى فريق الإدارة في ٧ دول - الهند وتايلاند وماليزيا وفيتنام وإندونيسيا والصين ونيجيريا.



عمر مرار
مدير إدارة تخطيط المشاريع

يشغل السيد عمر مرار منصب مدير إدارة المشاريع في شركة بلدنا.

بفعل منصبه، يتولى السيد مرار إدارة المشاريع العمرانية والهندسية في الشركة. وبما أنه خبير في إدارة المخاطر والمطالبات، فهو يشرف على دورة حياة المشاريع في الشركة بما فيها تلك المرتبطة بالتخطيط والبرمجة والمناقصات ومراقبة التطور.

ويتمتع السيد عمر مرار بخبرة تفوق الـ ١٠ سنوات في التخطيط الاستراتيجي ومراقبة تنفيذ المشاريع والتحليل، مساهمًا بذلك في تطوير ناجح لمشاريع عمرانية رفيعة المستوى في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.



فراس جرجس خليل
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

يدير السيد فراس خليل قسم تكنولوجيا المعلومات في شركة بلدنا. وكان السيد خليل أحد الأعضاء المؤسسين لشركة بلدنا وساهم في تطوير أنظمة المعلومات في الشركة، فضلًا عن أنه قاد عملية التحول الرقمي فيها مع تنفيذه برنامج SAP وتوفيره للعاملين.

عمل قبل انضمامه إلى شركة بلدنا مع عدد من الشركات الرائدة المزودة لخدمات تكنولوجيا المعلومات في فرنسا بما فيها Automotive Valeo، Dassault ، EDF Energy و

السيد خليل حائز شهادة دراسات عليا في إدارة المشاريع المعنية بتخطيط موارد المؤسسة من كلية التعليم العالي والتدريب المهني El-CESI في باريس وإجازة في الهندسة الميكانيكية وهندسة الإنتاج من جامعة باريس XI.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من المدراء التنفيذيين في الشركة، وهي مسؤولة عن إدارة العمل وتعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة. ويتبع أعضاء اللجنة ويقدمون تقاريرهم إلى الرئيس التنفيذي. ويتمثل الدور الرئيسي للجنة التنفيذية

في مراجعة أداء العمل والأمور التنظيمية والتشغيلية، ووضع الاستراتيجيات والمبادرات ومتابعة تنفيذها بنجاح، ومراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة ومستوى التقدم في المشاريع الرئيسية للشركة، وغير ذلك.

تعويضات الإدارة العليا

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال قطري	
١٢,٥٩٣,٨٨١	رواتب وعلاوات
٥٦٤,٣٦٦	مصاريف رواتب اجازات
٦١٦,٠٠٢	مصاريف تذاكر سفر
٤١٧,٢٨٧	مصاريف نهاية الخدمة
١٤,١٩١,٥٣٦	إجمالي تعويضات الإدارة العليا

تعاملات المطلعين

ومن المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة ضمان تطبيق الحوكمة السليمة لتعاملات المطلعين بالشركة. لذلك قام مجلس الإدارة باعتماد سياسة خاصة بتعاملات الأشخاص المطلعين وذلك لضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية والإفصاح، حيث أن تطبيق هذه السياسة أمر ملزم لأعضاء مجلس الإدارة وإدارة الشركة وموظفيها مع مراعاة الالتزام بما يلي:

- أو الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لتلك الشركة، إذا كانت أياً من هذه الشركات مدرجة أوراقها في السوق، وذلك خلال فترات الحظر المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.
- تلتزم الشركة بالكشف عن معلومات حول تعاملات المطلعين وأقاربهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة لها بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للوائح والقوانين والتعليمات الصادرة في هذا الصدد وذلك من خلال إعداد سجل خاص ومتكامل لجميع الأشخاص المطلعين بما في ذلك الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم أشخاص مطلعين بصورة مؤقتة والذين يحق أو يتوافر لهم الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة قبل نشرها، كما يتضمن السجل الإفصاحات المسبقة واللاحقة الخاصة بالمطلعين.
- يتعين على أعضاء مجلس الإدارة وأي من الموظفين المطلعين عدم استخدام المعلومات السرية التي يمكن أن تؤثر على سعر الأوراق المالية لتحقيق مكاسب شخصية، وكل نوع من هذا الفعل أو المعاملة يجب أن يكون لاغياً وباطلاً.

- يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين بالإفصاح عن عدد الأسهم التي يملكونها خلال خمسة عشر يوماً من توليهم العضوية، كذلك في نهاية كل سنة مالية، وعن جميع عمليات التداول التي يقوم بها أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وحسب القوانين، الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.
- يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المدرجة أوراقها المالية في السوق ومديريها العام أو أي من الموظفين المطلعين على البيانات الجوهرية للشركة التعامل - بنفسه أو لحسابه بواسطة الغير أو بأي صفة أخرى لحساب غيره - في الأوراق المالية للشركة ذاتها

الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية بالشركة إلى ضمان قدرة مجلس الإدارة وإدارة الشركة على تحقيق أهداف أعمال الشركة. وتسهم أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في حماية استثمارات المساهمين وأصول الشركة. وتتمثل الغاية من أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة في ضمان ترسيخ ضوابط الرقابة الداخلية، وتوثيق السياسات والإجراءات ومتابعتها والالتزام بها على الوجه المطلوب وتضمينها في الإجراءات المعتادة لإدارة الشركة وحوكمتها.

ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة ٢٠١٦ بإصدار نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، تقوم الإدارة بعملية مستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة ووضع ضوابط فعالة للمخاطر والحفاظ على تلك الضوابط بما في ذلك الضوابط المتعلقة بالتقارير المالية.

تُراجع الشركة ضوابطها الداخلية على التقارير المالية على أساس سنوي فيما يتعلق بجميع الأرصدة المالية الجوهرية حيث تقوم الإدارة بتقييم مدى كفاية التصميم وفعالية التشغيل لمثل هذه الضوابط الداخلية على التقارير المالية. ويُراجع تقييم الإدارة من قبل المدققين المستقلين للشركة.

قيّمت الإدارة مدى كفاية التصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، واستناداً إلى التقييم، خلصت الإدارة إلى أن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية مصممة بشكل ملائم وتعمل بشكل فعال دون أي نقاط ضعف جوهرية.

تعتبر سياسات الشركة وإجراءاتها كافية وفعالة، مع الإقرار بأن هذا النظام مصمم للحد من مخاطر الفشل في تحقيق أهداف الأعمال وليس القضاء على هذه المخاطر، ولا يمكن له أن يؤمن ضماناً تاماً من خطأ البيانات أو الخسائر الجسيمة.

ويقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية. وقد كلف المجلس لجنة التدقيق بمسؤولية الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي. وتتولى لجنة التدقيق تعيين مدير لإدارة التدقيق الداخلي. وتُراجع اللجنة فعالية وظيفة إدارة التدقيق الداخلي.

ويتمثل هدف إدارة التدقيق الداخلي في تقديم خدمات استشارات مستقلة باعتماد منهجية منتظمة ومنضبطة للارتقاء بفعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والحوكمة وسلامة عمليات الشركة. كما تتولى إدارة التدقيق الداخلي المسؤولية عن مراقبة التزام الشركة وموظفيها بالقوانين والأنظمة والقرارات وكذلك بالسياسات والإجراءات الداخلية. تلتزم أنشطة وعمليات إدارة التدقيق الداخلي في شركة بلدنا بالامتثال لميثاق يحدد الغرض من أعمال التدقيق وسلطاتها ومسؤوليتها بالإضافة إلى دليل إجراءات التدقيق الداخلي في الشركة.

خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم تُشخص أية إخفاقات تشغيلية كبيرة في الرقابة الداخلية. ومع ذلك، شخّصت إدارة الرقابة الداخلية بعض التحسينات على مستوى العمليات الإجرائية وقد قبلت الإدارة تنفيذها بهدف التحسين المستمر للتحكم والرقابة الداخلية للشركة. وتراقب اللجنة بصورة منتظمة التقدم الذي أحرزته الإدارة فيما يتعلق بالإجراءات التصحيحية المتخذة حيال القضايا والنتائج التي تقدمها إدارة التدقيق الداخلي.

بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٩، عُيّن السيد/ رضا الموجي، مديراً لإدارة الرقابة الداخلية، يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق.

المؤهلات

بكالوريوس تجارة (محاسبة ومراجعة)، ومدقق داخلي معتمد، ومدقق معتمد في إدارة المخاطر، وغيرها من الشهادات المهنية.

المخالفات

خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم تفرض على الشركة أية غرامات أو عقوبات مادية من قبل هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة قانونية أخرى في أي موضوع يتعلق بالأسواق المالية. كما لم تُسجل أية مخالفة جوهرية لأي من القواعد والأنظمة المطبقة.

إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر ركناً أساسياً في استراتيجية "بلدنا" وفي تحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل. وقد وضع مجلس الإدارة هيكلياً للمخاطر والرقابة صُممت بطريقة عملية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. ونعتمد في تنفيذ ذلك على منهجية محورية تضع إدارة المخاطر في صلب جدول أعمال فريق القيادة، فهذا هو المكان الذي نعتقد أنها ينبغي أن تحتله.

يُشرف مجلس الإدارة على استراتيجية إدارة المخاطر في الشركة، ويتولى المسؤولية العامة عن تحديد مستويات تقبل المخاطر. وتسترشد الشركة بمستويات التقبل هذه في تحديد طبيعة ومدى المخاطر التي يمكن أن تقبل بها عادة، وذلك من خلال تنفيذ نموذج العمل وخلف قيمة مستدامة للمساهمين.

تعتمد الشركة على تطبيق مستوى معتدل من تقبل المخاطر في إطار سعيها لإدارة متوازنة لفرص تحقيق النمو المستدام للأعمال جنباً إلى جنب مع الاستكشاف المركز على الفرص المتولدة من خلال تنفيذ أنشطتها وأعمالها. هذا وتتولى لجنة التدقيق الإشراف على مدى الالتزام بعمليات إدارة المخاطر ومدى كفاية أنشطة إدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات التشغيلية للشركة. إضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بمراجعة مستوى تقبل المخاطرة واستراتيجية المخاطر العامة، وتقدم توصياتها لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بشأن الإجراءات المطلوبة لضمان وجود ما يكفي من الضوابط والإجراءات للحد من المخاطر الرئيسية المحددة. تطبق "بلدنا" منهجية إدارة مخاطر مدروسة وقوية يتم من خلالها تنفيذ عملية إدارة المخاطر وفق الخطوات المحددة التالية: تحديد المخاطرة، تقييمها، ترتيب أولويتها، الحد من آثارها، مراقبتها، إعداد التقارير بشأنها.

المدقق الخارجي

يُرشح مجلس الإدارة المدققَ الخارجيَّ للشركة وتتولى الجمعية العمومية للمساهمين الموافقة على تعيين المدقق الخارجي وتحديد تعويضاته.

وفي اجتماع الجمعية التأسيسية العامة لشركة بلدنا المنعقدة بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٢١م، وافق المساهمون على تعيين شركة "مور ستيفنز وشركاه محاسبون قانونيون - قطر"، كمدقق خارجي للشركة لعام ٢٠٢١م مقابل أتعاب إجمالية بلغت ٣٤,٠٠٠ ريال قطري وذلك بناءً على أحكام المادة ١٤١ من قانون الشركات.

وتعتبر شركة "مور" شركة خدمات مهنية متعددة الجنسيات يقع مقرها الرئيسي في المملكة المتحدة، وهي واحدة من الشركات العالمية المختصة في مجال تدقيق الحسابات. كما وتعتبر المدقق الخارجي للشركة منذ إدراج الشركة في بورصة قطر ومنذ تعيينها من قبل الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩م. كما أن السيد/ فتحي أبو فرح، شريك في "مورستيفنز" يتولى مهمة اصدار تقرير مدققي الحسابات المستقلين.

هذا ولم يُبلّغ المدقق الخارجي عن أية تحفظات على البيانات المالية المجمعة الربعية أو النصف سنوية والسنوية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. يرجى الرجوع إلى تقرير التدقيق المستقل المرفق مع البيانات المالية لمزيد من التفاصيل.

المسؤولية الاجتماعية

إن منهجية شركة بلدنا في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية المؤسسية تتركز على فكرة "قيمة مشتركة" لجميع المعنيين في جميع الإجراءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وبناءً عليه، فإن برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركة يتضمن أربعة محاور أساسية، (المجتمع، أماكن العمل، التغذية والرفاه، البيئة، والاستدامة). في شركة بلدنا، إن جوهر مفهوم القيمة المشتركة يكمن في قدرة الشركة على توليد قيمة خاصة لنفسها تؤدي بدورها إلى تحقيق قيمة عامة للمجتمع.

هذا وبلغ إجمالي المبلغ الذي أنفق خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على مبادرات المسؤولية الاجتماعية ١٣,٨١٨,٩٣٣ ريال قطري، ويعتبر صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية إحدى تلك المبادرات الرئيسية.

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تعد حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من الركائز الأساسية في نظام حوكمة الشركة. لذا تعمل وتلتزم بلدنا بحماية حقوقهم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة المتبع لديها. وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في هذا الخصوص. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل بلدنا على بذل العناية الواجبة أثناء إجراء كافة تعاملاتها بما يشمل الإستغلال الأمثل والفعال للموارد لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة للمساهمين.

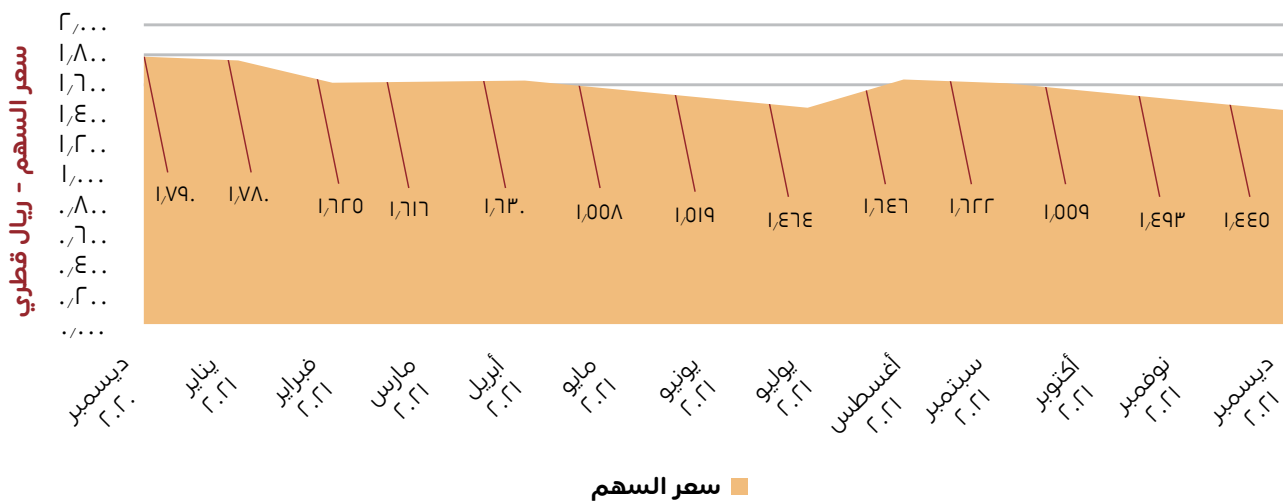
وتلتزم الشركة أيضاً بتطبيق سياسات صارمة خاصة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وذلك لضمان حصولهم على كافة الحقوق بقدر متساوي وحمايتهم من أي انتهاك لها وكذلك حماية الأصول الخاصة بهم من حالات إساءة استخدام قد تقع من مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو أصحاب المصلحة المعنيين.

أداء السهم

قيمة سهم شركة بلدنا في بورصة قطر نهاية كل شهر للسنة الميلادية ٢٠٢١ بالمقارنة مع مؤشر السوق ومؤشر القطاع:

الشهر	السنة	سعر الإغلاق ريال قطري	أعلى سعر ريال قطري	أدنى سعر ريال قطري	متوسط السعر ريال قطري	مؤشر السوق	مؤشر القطاع
يناير	٢٠٢١	١,٧٨٠	١,٨٤٩	١,٧٠٦	١,٧٧٣	١٠,٤٧٣/٥٠	٨,٠٠٢/٠٠
فبراير	٢٠٢١	١,٦٢٥	١,٨٠٩	١,٥٣٠	١,٦٨٨	١٠,١٤٥/٩٩	٧,٧٠٤/٣٧
مارس	٢٠٢١	١,٦٠٦	١,٧٤٥	١,٥٥٠	١,٦٦٣	١٠,٤٠١/٥٠	٨,٠٧٥/٩٤
أبريل	٢٠٢١	١,٦٣٠	١,٧١٥	١,٦١٥	١,٦٥٢	١٠,٩١١/٤٠	٨,٣٣٢/٦٥
مايو	٢٠٢١	١,٥٥٨	١,٦٢٩	١,٥٥١	١,٥٩٠	١٠,٧٤٨/٢٦	٨,٢١٥/٩٨
يونيو	٢٠٢١	١,٥١٩	١,٦٣٣	١,٤٢٠	١,٥٦٣	١٠,٧٣٠/٦٨	٨,١٠٠/٢٣
يوليو	٢٠٢١	١,٤٦٤	١,٥٤٣	١,٤٤٧	١,٥٠٢	١٠,٧٥٣/٢٨	٨,١١٨/٠٠
أغسطس	٢٠٢١	١,٦٤٦	١,٦٨٩	١,٤٧١	١,٦١٨	١١,٠٩٢/٩٠	٨,٣٠٨/٣٤
سبتمبر	٢٠٢١	١,٦٢٢	١,٦٨٢	١,٥٩٠	١,٦٣٢	١١,٤٨٥/٢٣	٨,١٨٠/١٩
أكتوبر	٢٠٢١	١,٥٥٩	١,٦٧٦	١,٥٥٧	١,٦٣١	١١,٧٦٤/٧٧	٨,٢٨٦/٢٣
نوفمبر	٢٠٢١	١,٤٩٣	١,٥٨٥	١,٤٧١	١,٥٤٤	١١,٣٨٦/٣١	٨,١٧٦/٢٦
ديسمبر	٢٠٢١	١,٤٤٥	١,٥٠٥	١,٤٣٢	١,٤٦٥	١١,٦٢٥/٨١	٨,٢١٦/٢٤

سعر سهم بلدنا



بيانات المساهمين

بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

	محلي		خليجي		عربي		أجنبي		المجموع	
	عدد الأسهم	النسبة المئوية	عدد الأسهم	النسبة المئوية	عدد الأسهم	النسبة المئوية	عدد الأسهم	النسبة المئوية	عدد الأسهم	النسبة المئوية
أفراد	١,١٤٦,١٤٩,٢٧١	%٦٠,٢٩٢	١,٢٠٧,٤١٤	%٠,٦٣	٤٧,٨٣٨,٩٢٣	%٢,٥١٧	١٨,٨٠٢,٤٣٨	%٠,٩٨٩	١,٢١٣,٩٩٨,٠٤٦	%٦٣,٨٦١
شركات	٤٢٥,٤٩٤,٢٠٤	%٢٢,٣٨٣	٩,٨٢٢,٩١٠	%٠,٥١٧	٨٣,٠٠٠	%٠,٠٠٤	٣٣,٣٨٥,٥٦٦	%١,٧٥٦	٤٦٨,٧٨٥,٦٨٠	%٢٤,٦٦٠
حكومات	٢١٨,٠٤١,٧٧٤	%١١,٤٧٠	-	-	-	-	-	-	٢١٨,٠٤١,٧٧٤	%١١,٤٧٠
مؤسسات	١٧٤,٥٠٠	%٠,٠٠٩	-	-	-	-	-	-	١٧٤,٥٠٠	%٠,٠٠٩
المجموع	١,٧٨٩,٨٥٩,٧٤٩	%٩٤,١٥٤	١١,٠٣٠,٣٢٤	%٠,٥٨٠	٤٧,٩٢١,٩٢٣	%٢,٥٢١	٥٢,١٨٨,٠٠٤	%٢,٧٤٥	١,٩٠١,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠,٠٠٠

المساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأس مال الشركة

اسم المساهم	عدد الأسهم كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	النسبة المئوية %
السيد / معتز الخياط	٢٣٧,٤٧٥,٠٠٠	%١٢,٤٩٢
السيد / رامي الخياط	٢٣٧,٤٨٥,٠٠٠	%١٢,٤٩٣
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	١٨٣,٨٤١,٩٦٨	%٩,٦٧١
المجموع	٦٥٨,٨٠١,٩٦٨	%٣٤,٦٥٦

توزيع المساهمين وفقا لحجم الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة الى رأس المال
أقل من ٥,٠٠٠ سهم	٣٢,٤١٧	٢٢٣,١٩٣,١٧٣	%١١,٧٤١
من ٥,٠٠٠ - أقل من ٥٠,٠٠٠ سهم	٢,١٢٤	٢٣٥,٧٥٠,١٩٦	%١٢,٤٠١
من ٥٠,٠٠٠ - أقل من ٥٠٠,٠٠٠ سهم	٢٣٦	٢٧٥,٨٣٥,٧١٥	%١٤,٥١٠
أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ سهم	٢٣	١,١٦٦,٢٢٠,٩١٦	%٦١,٣٤٨
المجموع	٣٤,٨٠٠	١,٩٠١,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠,٠٠٠

يُارسال سجل محدث لقائمة الأشخاص المطلعين إلى شركة قطر للإيداع المركزي بانتظام و/أو كلما طرأ أي مستجدات.

شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية
تتلقى بلدنا وبشكل شهري سجل محدث للمساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وكذلك تقوم

الجمعية العامة

عقدت بلدنا اجتماع جمعيته التأسيسية بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٢١م حيث تم اتخاذ القرارات التالية:

- المصادقة على تقرير رئيس مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وخطة عمل الشركة لعام ٢٠٢١.
- المصادقة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- اعتماد البيانات المالية الموحدة والمدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ متضمنة بيان الأرباح والخسائر والميزانية العمومية.
- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة ٣% من القيمة الاسمية للسهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠.
- الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من أي مسؤولية تتعلق بواجباتهم ومسؤولياتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ووافقت على توصية مجلس الإدارة بمنح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- الموافقة على إبراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي من أية مسؤولية تتعلق بواجباتهم ومسؤولياتهم عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- الموافقة على تعيين السادة شركة مور ستيفنس كمُدقق حسابات الشركة للعام المالي ٢٠٢١ ووافقت على أنعابهم بناءً على توصية مجلس الإدارة.
- الموافقة على تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٠، كما وافقت على التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات:

تلتزم شركة بلدنا بتطبيق مجموعة من المبادئ التوجيهية وآليات الحماية والسياسات الصارمة للكشف عن المخالفات على مستوى الشركة. تعمل سياسة الكشف عن المخالفات على تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات أو انتهاكات للقوانين أو اللوائح أو محاولات الاحتيال والرشوة والمخالفات المتعلقة بانتهاك معايير السلامة والفساد أو تلك التي تمثل تهديداً مباشراً للمصلحة العامة وحثهم على ذلك دون التخوف من أي أعمال انتقامية، وذلك حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الملائمة على الفور والعمل على حل مثل هذه المشكلات بدلاً من التفاوضي عنها. تضع هذه السياسة إطاراً للإرشادات المتعلقة بمفهوم الكشف عن المخالفات والحد الأدنى من المعايير التي يجب الالتزام بتطبيقها في الشركة لضمان التعامل مع هذه المسائل التي أبلغ عنها الموظفون بحسن نية.

علاقات المستثمرين

امتنالاً للقواعد والضوابط المفروضة من قبل بورصة قطر على علاقات المستثمرين للشركات المدرجة، في هذا الصدد قامت شركة بلدنا بما يلي:

- تعيين شخص مسؤول عن علاقات المستثمرين: تم تعيين السيد ابيندرا جياماها مسؤولاً عن علاقات المستثمرين بالإضافة إلى وظيفته الأساسية كمدير مالي في الشركة، وفيما يلي تفاصيل الاتصال به: بريد الكتروني: u.jayamaha@baladna.com هاتف: ٩٧٤ ٣٠٥٣ ٤١٠٦
- للحفاظ على تواصل فعال مع حملة الأسهم، تقوم الشركة بالإعلان عن نتائجها لهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وحملة أسهم شركة بلدنا من خلال التقارير المرحلية والنتائج ربع السنوية، والقوائم المالية نصف السنوية والسنوية. هذا ويتم الإفصاح لهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وللجمهور عن الأمور الهامة المتعلقة بعمليات الأسهم أو مستجدات الأعمال عن طريق إفصاحات وإعلانات السوف وذلك فيما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بعملية الإفصاح. كما يتم نشر الأمور الهامة عن طريق البيانات الصحفية والمنشورات على الموقع الإلكتروني للشركة.

هذا وتتضمن أنشطة علاقات المستثمرين ما يلي:

- حضور مؤتمرات مرئية ربع سنوية مع مجموعة المستثمرين تتعلق بنتائج الشركة المالية؛
- الرد على استفسارات المساهمين عن طريق مسؤول علاقات المستثمرين في الشركة؛
- عقد اجتماعات دورية بين المستثمرين والمحللين ومسؤولي الإدارة العليا؛
- حضور مؤتمرات دورية منظمة من قبل المستثمرين؛
- إنشاء صفحة مخصصة للمستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة، تتضمن التقارير السنوية، والنتائج ربع السنوية، وتقرير الحوكمة، والتغطية الخاصة بالمحللين الماليين للشركة، والعروض التقديمية للمستثمرين، وسعر السهم ومعلومات عن توزيع الأرباح. الموقع الإلكتروني لصفحة علاقات المستثمرين لبلدنا: <https://baladna.com/investor-relations>

تقوم الشركة باستخدام الرابط أعلاه لتحديث ونشر المعلومات والبيانات التي تم الإفصاح عنها، وغيرها من البيانات المتعلقة بالشركة وحقوق المساهمين.

القروض أو المكافآت أو الجوائز أو العمولات. وذلك إدراكاً من الشركة وعزمها على مكافحة كافة صور تضارب المصالح بالإضافة إلى غيرها من الأمور.

كما أن الشركة ملتزمة بأحكام المواد ١.٨ و ١.٩ و ١١.١ و ١١.٢ من قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته والتي تنص على أن:

١. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو عضو المجلس أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب الغير في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي باشرها قد أجريت لحسابها.
٢. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط الشركة، أو أن تكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم لحساب الشركة.
٣. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير، واستثناءً من ذلك يجوز للبنوك وغيرها من شركات الائتمان أن تقرض أيّاً من أعضاء مجالس إدارتها أو تفتح له اعتماداً أو تضمن له القروض التي يعقدها مع الغير وذلك بالأوضاع والشروط التي يحددها مصرف قطر المركزي، ويعتبر باطلاً كل تصرف يتم على خلاف أحكام هذه المادة، دون إخلال بحق الشركة في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء.
٤. يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو العاملين فيها أن يستغل أي منهم المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لزوج أو لأولاده أو لأحد من أقاربه حتى الدرجة الرابعة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يُراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة، ويبقى هذا الحظر سارياً لمدة ثلاث سنوات بعد انتهاء عضوية الشخص في مجلس الإدارة أو انتهاء عمله في الشركة.

بشكل عام، يعد سوء السلوك هذا انتهاكاً للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها، سواءً الاحتيال أو الرشوة أو انتهاكات الصحة والسلامة أو الفساد و / أو أي تهديد مباشر للمصلحة العامة. يشجع الإبلاغ عن المخالفات الموظفين على الإبلاغ عن المخالفات أو الانتهاكات التي يعلمون بها أو لديهم شكوك أو مخاوف بشأنها، بحيث يمكن اتخاذ الإجراء المناسب على الفور لحل المشكلة. كما تفيد سياسة الكشف عن المخالفات في الحفاظ على سمعة الشركة والحد من تعرضها إلى الأضرار المالية والتي قد تنجم عن قيام الموظفين بالتحايل على آليات الرقابة الداخلية المطبقة وأيضاً في التأكيد على التزامها بقواعد السلوك المهني أمام الموظفين وأصحاب المصلحة.

تجاوزات ومخالفات الشركة

يحرص مجلس إدارة شركة بلدنا وإدارته التنفيذية على تطبيق كافة القواعد واللوائح المحددة في قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥. وبناءً على ذلك، لم ترتكب الشركة أية مخالفة خلال السنة المالية ٢٠٢١م، هذا ولا توجد أية دعاوى قضائية رئيسية تم رفعها إلى المحكمة ضد الشركة تؤثر بأي شكل من الأشكال على نشاط الشركة وعلى بياناتها المالية وكذلك سعر السهم.

تضارب المصالح:

تتبنى الشركة سياسة تضمن سرية وسلامة التقارير حول أي حدث أو فعل غير قانوني يتعلق بسلوكيات الموظفين والمعايير العامة للأداء، وقد تم توضيحها على وجه مفصل في مدونة الأخلاق وقواعد السلوك المهني، وتتضمن السلوكيات المتوقعة من موظفي الشركة وبخاصة ما يتعلق منها بالالتزام بالقوانين والأنظمة.

يجب على موظفي الشركة عدم الدخول في ممارسات أو أوضاع يترتب أو قد يترتب عليها تضارب في المصالح وبخاصة في التعاملات التجارية وإدارة الأعمال والأنشطة واستخدام أصول الشركة وسجلاتها ومعلوماتها، والعلاقة مع أصحاب المصالح خارج الشركة، وقبول أو طلب الهدايا أو الرشاوى أو

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

المشتريات والمبيعات		العلاقة	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
			مبيعات ريال قطري	مشتريات ريال قطري
يمك الدوحة لخدمات التمويل ذ.م.م	شركة حليفة		١٩,١٨,٦٤٩	-
شركة ودام الغذائية ش.م.ع.ف	شركة حليفة		٦,١٢٠,٠٠٠	-
أورا للخدمات والضيافة ذ.م.م	شركة حليفة		٣,٧٣٩,٦٧٨	٥٤,٣.٨
إليجانسيا لاندسكيب ذ.م.م	شركة حليفة		٣,٦٥٢,١١٠	٢,٥٢٢,٦٨٢
أورا للترفيه ذ.م.م	شركة حليفة		٨٣٦,٤٩٥	-
مطعم سازلبي ذ.م.م	شركة حليفة		٤٣٩,٠٧٥	-
مطعم لؤلؤة الشرق ذ.م.م	شركة حليفة		١٧٢,١٤٩	٧٥,٩٢٧
مصنع أورباكون والات وسيارات (فرع لشركة أورباكون للتجارة والمقاولات ذ.م.م)	شركة حليفة		١٤١,٣٤٧	٩٠,١٩٣
مطعم داماسكا ذ.م.م	شركة حليفة		٩٩,٢٣٠	-
باور انترناشيونل القابضة ذ.م.م	شركة حليفة		-	١٥,٥٩٦,٢٠٥
أورباكون قسم الورشة (فرع لشركة أورباكون للتجارة والمقاولات ذ.م.م)	شركة حليفة		-	١٣,٩٨٠,١٢٥
أعلاف قطر ذ.م.م	شركة حليفة		-	٥,٨١٧,٨٣٣
جوري للسفر والسياحة ذ.م.م	شركة حليفة		-	٤,١٤٥,٣٢٧
ستارك للخدمات الأمنية ذ.م.م	شركة حليفة		-	١,٣٦٣,٨٢٣
شركة كريدو للتجارة ذ.م.م	شركة حليفة		-	١,٢٠٣,٤٩٧
إليجانسيا للخدمات الميكانيكية والكهربائية ذ.م.م	شركة حليفة		-	٣٢٣,٦٨٠
أسيتس للتطوير الإستثماري ذ.م.م	شركة حليفة		-	٢٤٠,٩٢١
الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	شركة حليفة		-	١٨٢,٢٩٨
شركة اليجانسيا جابرو للتجارة والنقل ذ.م.م	شركة حليفة		-	١,٢,٣.٦
برينت شوب لخدمات الطباعة ذ.م.م	شركة حليفة		-	٤٢,٢٤٠
إليجانسيا ستون للرخام والجرايت	شركة حليفة		-	١٤,٦٨١
ريتاج بايواك ريزيدنس ذ.م.م	شركة حليفة		-	٨,٠٠٠
اليجانسيا لتجارة الحديد ذ.م.م	شركة حليفة		-	٣,٥٠٠
أورباكون للتجارة والمقاولات ذ.م.م	شركة حليفة		-	١,٧١٨
أعضاء مجلس الإدارة :				
السيد معتز محمد الخياط	رئيس مجلس الإدارة		٤٤٥,٧٨٢	-
			٣٤,٧٥٤,٥١٥	٤٥,٧٦٩,٢٦٤

المصاريف الرأسمالية

الطرف ذو العلاقة	طبيعة المعاملات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال قطري		
أوريakon للتجارة والمقاولات ذ.م.م	أعمال بناء	٣٠,٣٢١,٨٤٦
إليجانسيا للخدمات الميكانيكية والكهربائية ذ.م.م	توريد وتركيب مرافق	٢٥,٤٣٢,٠٩٨
شركة كريدو للتجارة ذ.م.م	توريد وتركيب محطة التناضح العكسي المحمولة / معدات تكنولوجيا المعلومات	١,٣٢٠,٠٠٠
إليجانسيا لتجارة الحديد ذ.م.م	توريد وتركيب أثاث ومفروشات	٨٤,٠٠٠
أورا للترفيه ذ.م.م	بيع أصول	٤,٠٠٠

تعاملات الأطراف ذوي العلاقة

المطلوب من أطراف ذات علاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال قطري	
الشركات الحليفة	
يمك الدوحة لخدمات التمويل ذ.م.م	٤,٣٨٥,٨٣٨
أورا للخدمات والضيافة ذ.م.م	٤,٢٠٠,٧١٣
إليجانسيا لاندسكيب ذ.م.م	٣,٨٩٦,٢٦٩
شركة ودام الغذائية ش.م.ع.ف	٧٦,٠٠٠
أورا للخدمات الترفيهية ذ.م.م	٩٨٠,٥٤٠
مطعم سارلي ذ.م.م	٥٥٧,٦٣٦
برينت شوب لخدمات الطباعة ذ.م.م	٢٨٩,٠٢٥
مطعم داماسكا ذ.م.م	١٦١,٨٧٦
مطعم لؤلؤة الشرق ذ.م.م	٧٠,٠٠٥
مصنع أوريakon واللات وسيارات (فرع لشركة أوريakon للتجارة والمقاولات ذ.م.م)	٥٠,٥٥٤
ريتاج بايواك ريزيدنس ذ.م.م	٢٤,٠٠٠
المجموع	١٥,٣٧٦,٤٥٦

تعاملات الأطراف ذوي العلاقة

المطلوب إلى أطراف ذات علاقة		٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الشركات الحليفة		ريال قطري
أورباكون قسم الورشة (فرع لشركة أورباكون للتجارة والمقاولات ذ.م.م)		٥,٨٥٧,١٨١
أورباكون للتجارة والمقاولات ذ.م.م		٥,٢٠٥,٤٨٧
إيجانسيا للخدمات الميكانيكية والكهربائية ذ.م.م		٢,٣٧٥,٥٢٩
أعلاف قطر ذ.م.م		٤,١٨٣٩
أسيتس للتطوير الإستثماري ذ.م.م		٢٥٥,٩٢١
جوري للسفر والسياحة ذ.م.م		١٨٥,٣٩٣
إيجانسيا لخدمات الضيافة ذ.م.م		١٦٢,٢٢٧
اليجانسيا لتجارة الحديد ذ.م.م		١٢٥,٣٠٨
الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية		١٥,٧٢٩
أخرى		٥,٨٢٥
		١٤,٥٩٠,٤٣٩

أبرز الأحداث للعام ٢٠٢١

- البدء بإنشاء مصنع جديد لإنتاج الحليب المبخر والقشطة، ويتوقع بدء الإنتاج الفعلي في ٢٠٢٢.
- بدأت بلدنا مناقشات مع كل من أذربيجان، اندونيسيا والفلبين بغرض التوسع في أسواق خارجية إضافة إلى ماليزيا.
- البدء ببناء محطة تحلية المياه العادمة في المزرعة.
- تم إطلاق ٤٤ منتج جديد بنجاح عبر جميع الفئات / القنوات وزيادة الحصة السوقية في كل فئة
- إعلان توزيعات أرباح نهائية بقيمة ١.١ مليون ريال قطري في أبريل ٢٠٢١ (٠.٥٣٪، ريال قطري لكل سهم)

تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة بلدنا ش.م.ع.ق. والتي يشار لها بـ ("الشركة") مسؤول عن وضع ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية ("ICOFR") والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية من أجل توفير ضمانات معقولة بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة للحيلولة دون إصدار بيانات غير دقيقة.

لقد قمنا بتقييم فعالية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وفقاً للمعايير الموضحة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("COSO").

لقد قمنا بتغطية جميع العمليات الهامة للشركة في تقييمها للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وللفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

أصدر مدقق حسابات الشركة، السادة مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون (مور) - قطر، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

١. مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء سواء كانت غير متعمدة أو ناشئة عن إحتيال، أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من كشوف أو إفصاحات القوائم المالية على أخطاء أو إغفالات جوهرية.

تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، التأثير بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على البيانات المالية.

لتعزيز مخاطر التقارير المالية، أنشأت الشركة أنظمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس كامل على الأخطاء الجوهرية. قامت الشركة بإجراء تقييمها لفعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية بناء على الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي "The COSO Framework" حيث توصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية.

يتضمن إطار عمل اللجنة سبعة عشر مبدأً أساسياً وخمسة عناصر كما يلي:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- الأنشطة الرقابية
- المعلومات والإتصال
- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كل مبدأ من المبادئ السبعة عشر والعناصر الخمسة. نتيجة إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، إعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - وجود الموجودات والمطلوبات وأن المعاملات قد حدثت بالفعل.
- الإكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات، وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والإلتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والإلتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وعرضها بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية بغض النظر عن حسن ادارته وتشغيله يمكن ان يوفر تأكيداً معقولاً وليس كاملاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. بناء على ذلك، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR جميع الأخطاء أو جميع أشكال الإحتيال. بالإضافة، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب أخذ فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها بعين الاعتبار.

٢. تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ ضوابط نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف الأعمال ووظائف البنية التحتية مع المشاركة في مراجعة ربع سنوية موثوقة للدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. بناءً على ذلك، يحتوي تفعيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على موظفين في وظائف مختلفة في جميع أنحاء الشركة.

تحدد هذه العوامل، ككل، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال أم لا. إن هذه الأدلة نفسها تأتي من الإجراءات المتكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية. تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً مهماً من عناصر التقييم، حيث إن هذه الأدلة قد تثير اهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج أو الأخطاء.

وقد تضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك الإيرادات الذمم المدينة والخزينة والمشتريات والدفعات والموارد البشرية والرواتب والأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والمخزون والسجلات المالية والتقارير المالية وضوابط تكنولوجيا المعلومات وضوابط التنظيم ومراقبة الإفصاح.

نتيجة لتقييم تصميم وتطبيق فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف مادية وخلصت إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تم تصميمها وتطبيقها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من مخاطر أخطاء البيانات المالية إلى حدها الأدنى. كما يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات،
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو مانعة للأخطاء في طبيعتها.
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تتضمن عناصر التحكم التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر التحكم على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر. في حين أن عنصر التحكم ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون، على سبيل المثال تسوية تدعم عنصراً في بيان المركز المالي بصورة مباشرة.
- تكون مميزة للعناصر الآلية و / أو اليدوية. عناصر التحكم الآلية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق عناصر التحكم في المهام وفحص إكمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل تفويض المعاملات.

٣. قياس مدى ملائمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية

قامت الشركة بإجراء تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. يتضمن هذا التقييم تقييماً لتصميم وتطبيق فعالية تشغيل أنظمة الرقابة بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار:

- خطر وجود أخطاء في البنود المدرجة في البيان المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الجوهرية وقابلية بيان البيانات المالية لتلك الأخطاء.
- مدى حساسية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة بلدنا ش.م.ع.ق. فيما يتعلق بالالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إلى السادة المساهمين
شركة بلدنا (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

الإفصاح عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءات للحصول على تأكيد محدود فيما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير الالتزام الصادر عن مجلس الإدارة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، مأخوذة ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة مهام التأكيد المعقول، وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ مهام التأكيد المعقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد إجراءات إضافية والتي كان من الممكن تنفيذها إذا كانت هذه المهمة مهمة تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف الجوهرية لتقرير مجلس الإدارة المتعلق بالالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر التي تم تقييمها عند الضرورة وحسب الظروف. مهمة التأكيد المحدود هو إلى حد كبير أقل في نطاقه من مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات المنفذة استجابة للمخاطر التي تم تقييمها.

وفقاً لمتطلبات المادة رقم ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول تقييم مدى التزام مجلس إدارة شركة بلدنا ش.م.ع.ق. ("الشركة") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المشار إليه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركة)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم المعلومات الأخرى في هذا التقرير.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركة والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة ٤ من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن ضمان التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وإعداد "تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها النظام"، على النحو المبين في تقرير حوكمة الشركات.

مسؤوليات القائم بمهام التأكيد

إن مسؤولياتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود فيما إذا ورد إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير الحوكمة الصادر عن مجلس الإدارة، لا يعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، بناءً على إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا.

جودة الرقابة واستقلاليته

خلال قيامنا بعملنا، التزمنا بمتطلبات الاستقلال وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد سلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير مجلس السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1) وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الكامنة

يعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراءات، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم فيما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سيبقى أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها.

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية. نظراً لخصائص تقرير الحوكمة والطرف المستخدم لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركة (ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام "الوارد في" (تقرير مجلس الإدارة) والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

وبناءً عليه ، فإننا لا نعبر عن رأي تأكيد معقول فيما لو كان تقرير مجلس الإدارة بالالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، قد تم إعداده ككل، من جميع النواحي المادية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى حكمنا المهني وتضمنت الاستفسارات، ومراقبة الأعمال المنجزة، وفحص المستندات، وتقييم مدى ملاءمة سياسات وتقارير الشركة وتوافقها مع السجلات ذات الصلة.

نظراً لظروف المهمة، فإننا عند تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه نقوم بما يلي:

- إجراء استفسارات من الإدارة للحصول على فهم للأعمال المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام ("المتطلبات")؛ الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتقييم الالتزام بهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإفصاح عن الالتزام بالمتطلبات؛
- الأخذ في الاعتبار الإفصاحات من خلال مقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركة مع متطلبات المادة (E) من النظام؛
- مطابقة محتويات تقرير حوكمة الشركة ذات الصلة مع السجلات الأساسية التي يحتفظ بها القسم القانوني وقسم الالتزام؛
- إجراء فحص موضوعي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الالتزام بالمتطلبات، ومراجعة الأدلة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كل النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. لذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد فيما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود الموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو وارد في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة، لا يعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

فتحي أبو فرح

شريك

مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٩٤)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية
رقم (١٢.١٨٩)

٧ مارس ٢٠٢٢
الدوحة - دولة قطر

إن استنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير حوكمة الشركة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة، أو يبدو أنها محرفة بشكل مادي.

إذا تبين لنا، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، وبناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإفصاح عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نفصح عنه في هذا الصدد.

إذا تبين لنا عند قراءة التقرير الكامل لحوكمة الشركة وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية بهذا الأمر.

تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي شركة بلدنا ش.م.ع.ف. حول ملاءمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦

- تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لإطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية (تكنولوجيا المعلومات العامة ورقابة التطبيق، والرقابة على مستوى المنشأة، والإيرادات، والمبالغ المستحقة القبض، وإدارة المخزون، والأصول الثابتة، وإدارة الخزنة والنقد، والأصول البيولوجية، وكشوف الرواتب، والتقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)؛
- أهداف الرقابة: بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- تحديد الثغرات والإخفاقات في السيطرة؛ وكيفية معالجتها؛ ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد فجوات السيطرة.

قامت المجموعة بتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework". تشمل هذه المسؤوليات تصميم رقابة مالية داخلية مناسبة تضمن سير أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية أصولها؛
- منع وكشف عمليات الاحتيال والأخطاء؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦.

إلى السادة / المساهمين
شركة بلدنا (ش.م.ع.ف.)
الدوحة - دولة قطر

تقرير عن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لشركة بلدنا ش.م.ع.ف. ("الشركة")، وشركاتها التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦.

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (0) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم مدى تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على الإطار الصادر من قبل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن تطبيق والحفاظ على رقابة داخلية فعالة متعلقة بإعداد التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والحفاظ على رقابة داخلية متعلقة بإعداد وعرض عادل للبيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، واختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها، وإجراء التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في مختلف الظروف.

يتم تقديم تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة إلى مجلس الإدارة على شكل تقرير الرقابة الداخلية للإدارة متضمناً تقرير حوكمة الشركة، والذي يتضمن:

عند تنفيذ مهمتنا، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- الإشراف

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهرية لملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي لم يتم تصميم الرقابة بشكل مناسب أو تشغيلها بفعالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركة. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الرقابة التي نعتبرها ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركة قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييمهم لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

جودة الرقابة واستقلاليته

خلال قيامنا بعملائنا، التزمنا بمتطلبات الاستقلال وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد سلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير مجلس السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١) وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مسؤوليات القائم بمهام التأكيد

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" الوارد في تقرير حوكمة الشركات بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework" بما في ذلك استنتاجها بشأن فعالية التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية "للعمليات الجوهرية" المعروضة في تقرير حوكمة الشركة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة والمنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة بناءً على إجراءات التأكيد الخاصة بنا.

الإفصاح عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣... (المعدل) "ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول تقرير الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات الجوهرية (تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيق، والضوابط على مستوى المنشأة، والإيرادات، والذمم المدينة، وإدارة المخزون، والأصول الثابتة، وإدارة الخزنة والنقد، والأصول البيولوجية، وكشوف الرواتب، والتقارير المالية، والإقفال الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة، بناءً على لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي COSO.

تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر أي خطأ ناتج عن احتيال أو خطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (الإيرادات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، وإدارة الخزنة والنقد، وإدارة الاستثمار، وكشوف الرواتب، وإعداد التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية).

تتضمن مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة في مؤسسة ما وتتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية للرقابة. تضمنت إجراءاتنا بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الجوهرية:
- تقييم مخاطر وجود ضعف جوهري؛ و
- اختبار وتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على أساس المخاطر التي تم تقييمها.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركة ولكنها لا تتضمن تقرير الرقابة الداخلية للإدارة.

إن استنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية لا يتضمن المعلومات الأخرى ولا نقوم بذلك، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

إذا تبين لنا، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، وبناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإفصاح عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نصح عنه في هذا الصدد.

إذا تبين لنا عند قراءة التقرير الكامل لحوكمة الشركة وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية بهذا الأمر.

الرأي

في رأينا، أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية المعروض في تقرير حوكمة الشركات السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "COSO framework" متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على إعداد البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

فتحي أبو فرح
شريك

مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم (٢٩٤)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية
رقم (١٢.١٨٩)

٧ مارس ٢٠٢٢
الدوحة - دولة قطر

معنى الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على إعداد التقارير المالية هي نظام مصمم لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. تشتمل الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية للمنشأة على تلك السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة، وتعكس بدقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة ؛
٢. تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وأن متحصلات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً لتفويضات من إدارة المنشأة ؛ و
٣. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية أو الكشف في الوقت المناسب عن الاستحواذ غير المصرح به أو استخدام أو التخلص من أصول المنشأة التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

القيود الكامنة

بسبب القيود الكامنة في الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة ، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة لأنظمة الرقابة، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية أو تكتشف جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها كما أن توقعات أي تقييم للرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة الرقابة التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المشمولة بتقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية و الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ تفعيل هذه الرقابة.